البنك الدولي

وزارة الإدارة المحلية

بنك تنمية المدن والقرى

الأداء المالي لبلديات المملكة خلال الأعوام 2016-2019

البنك الدولي وبنك تنميةالمدن والقرى

حزيران-2020

مقدمة

بالإشارة الى مشروع تقوية أنظمة الإدارة المالية في البلديات والممول من مجموعة البنك الدولي، وبهدف اعداد تقارير مالية عن الوضع المالي للبلديات في المملكة، فقد تم اعداد نموذج تحليلي من قبل كل من خبير البنك الدولي وخبير بنك تنمية المدن والقرى وبالتشاور مع المعنيين في وزارة الإدارة المحلية.

يهدف النموذج الى تحليل البيانات الختامية الفعلية للبلديات، وذلك من اجل تحديد نقاط القوة والضعف في النظام المالي ومساعدة صانعي القرار وراسمي السياسات في اتخاذ القرارات المناسبة والتي من شأنها تحقيق الاستدامة المالية للبلديات، وتعزيز قدرتها على تسديد التزاماتها، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للبلديات وتحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد الاردني.

تم اعداد النموذج بشكل مبسط على برنامج اكسل ، بحيث يحتوي على عدد من الصفحات الداخلية على النحو الاتي:

- الإيرادات التفصيلية : يتم ادخال الحسابات الختامية / الإيرادات حسب الفصل
- النفقات التفصيلية: يتم ادخال الحسابات الختامية /النفقات حسب الفصل
- التدفقات النقدية الداخلة والخارجة: يتم ادخال جميع التدفقات الداخلة والخارجة بهدف احتساب رصيد النقد في نهاية الفترة
- الإيرادات المجمعة : يعمل النموذج على تجميع البنود الرئيسية للإيرادات بشكل تلقائي
- النفقات المجمعة: يعمل النموذج على تجميع البنود الرئيسية للنفقات بشكل تلقائي
- الملخص التحليلي: يتضمن البنود المعاد تصنيفها من الإيرادات والنفقات كالإيرادات التشغيلية والراسمالية / النفقات التشغيلية والرأسمالية كلا على حد وكذلك بعض النسب المالية موضع الاهتمام، يتم احتساب جميع بنود هذه الصفحة بشكل تلقائي.

يتم تعبئة النموذج بشكل ربعي على موقع بنك تنمية المدن والقرى وحال صدور الحسابات الختامية الربعية للبلديات.

مقدمة

يهدف هذا العرض الى بيان التطورات المالية لبلديات المملكة بفئاتها الثلاثة خلال الفترة من 2016-2019.

يتضمن العرض تحليل البيانات المالية الخاصة في 100 بلدية، ولا يتضمن البيانات المالية لأمانة عمان الكبرى.

تصنف البلديات في المملكة الى ثلاث فئات وفقاً لقانون البلديات رقم (41) لسنة 2015 الى الفئات التالية:

- الفئة الأولى (أ): بلديات مراكز المحافظات واي بلدية أخرى يزيد عدد سكانها على مائة الف نسمة.
- الفئة الثانية (ب): بلديات مراكز الألوية والبلديات التي يزيد عدد سكانها على خمسة عشر ألف نسمة ولا يتجاوز مائة ألف نسمة .
- الفئة الثالثة (ج): البلديات غير الواردة ضمن الفئات الأولى والثانية.

تصنيف البلديات في المملكة

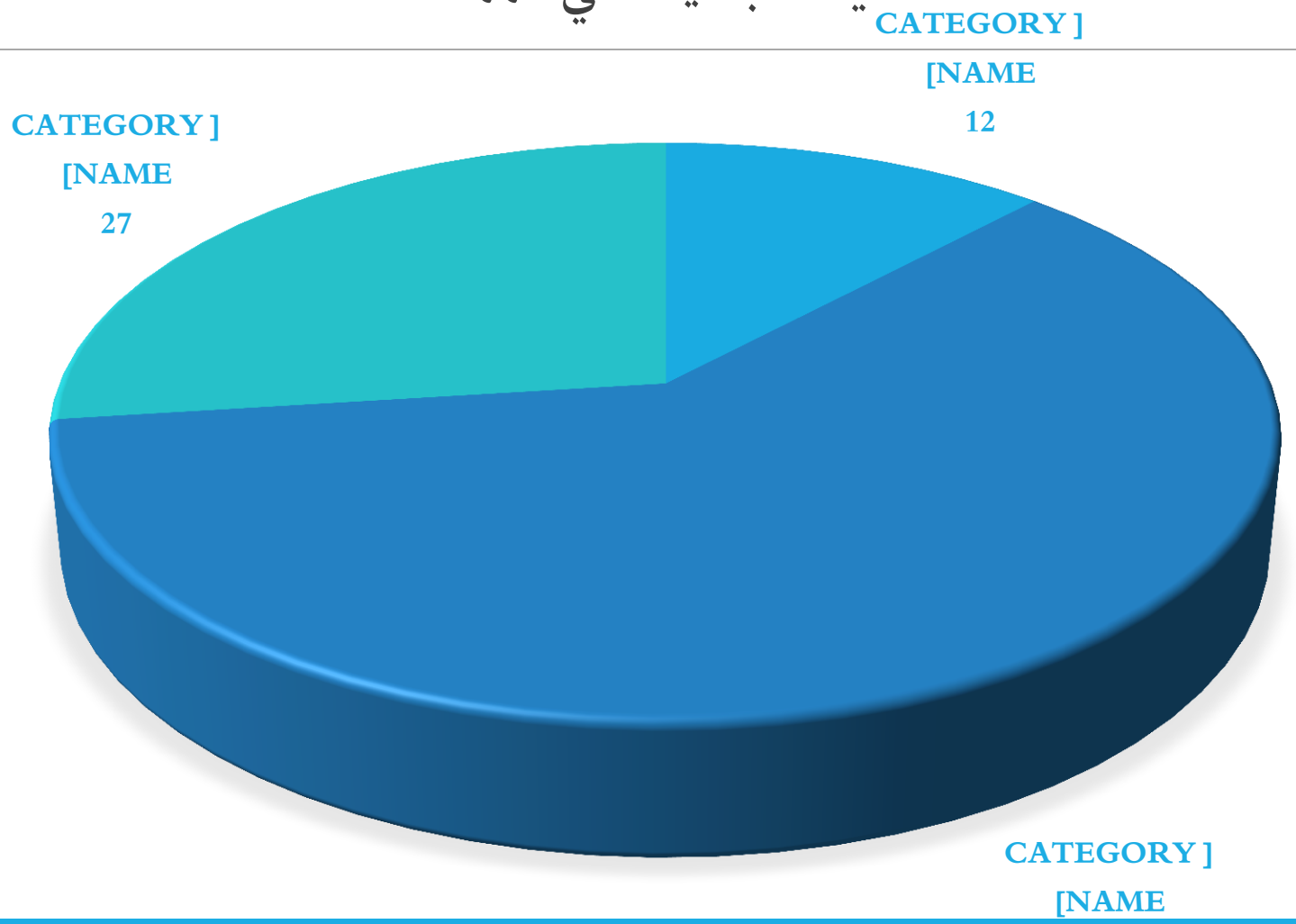

❖ لا تشمل أمانة عمان الكبرى

أهمية التقارير المالية للبلديات

❖تعتبر التقارير المالية خلاصة تحتوي على كافة التفاصيل التي تم الحصول عليها من القوائم المالية الفعلية للبلديات، والتي بدورها تساهم في اتخاذ القرارات ورسم السياسات التنموية التي من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للبلديات.

❖ان اعداد التقارير المالية بشكل دوري للبلديات يعمل على تعزيز وبناء القدرات والمهارات لدى كادر البلدية لوضع الخطط والبرامج التنفيذية التي تنعكس إيجابا على البلدية.

❖تعد التقارير المالية مصدر هام من مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها من اجل تقييم الوضع المالي للبلدية، وتحديد مواطن القوة والضعف فيها.

❖كما تساهم التقارير المالية للبلديات بتفعيل الدور الرقابي للجهات ذات العلاقة، وتعزز مبدا النزاهة والشفافية في الحصول على المعلومات.

المستخدمين والشركاء الرئيسيين

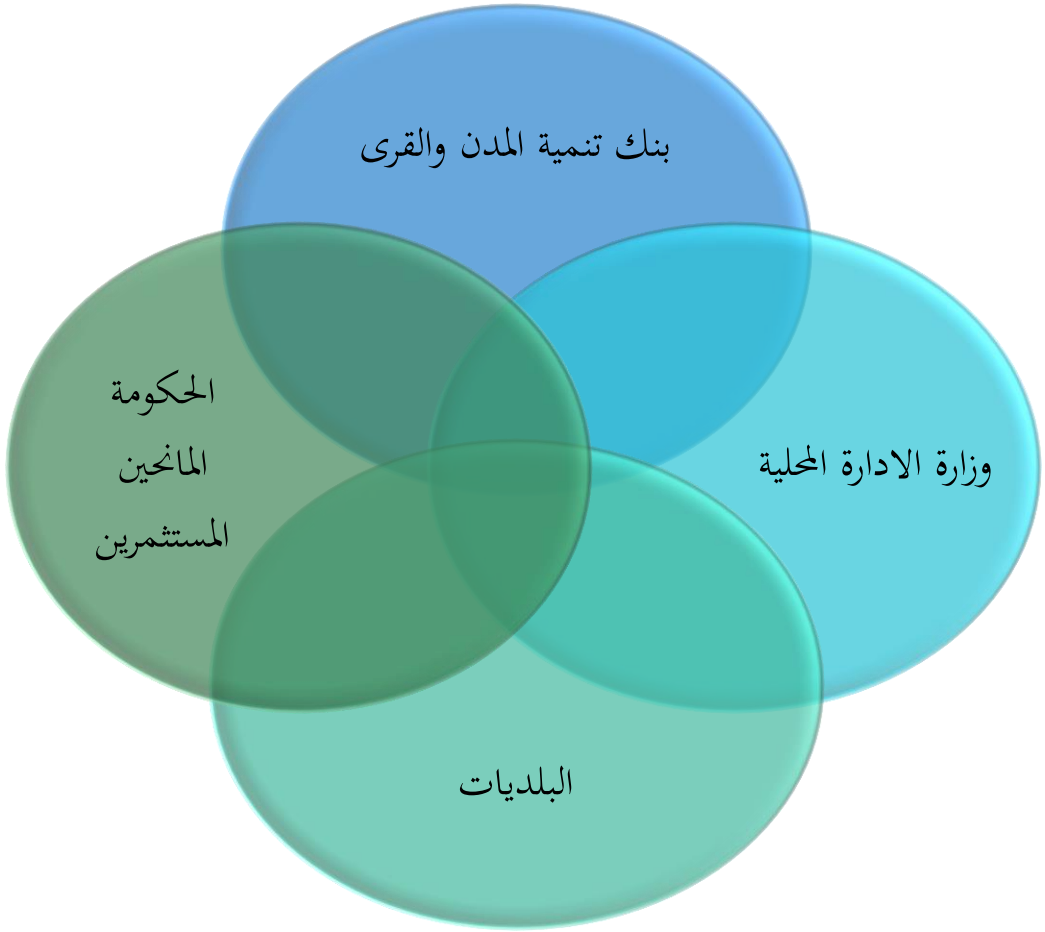

البيانات المالية والتحليل المالي
I. وزارة الإدارة المحلية

وجود لغة مالية مشتركة بين وزارة الإدارة المحلية والبلديات وبنك تنمية المدن والقرى

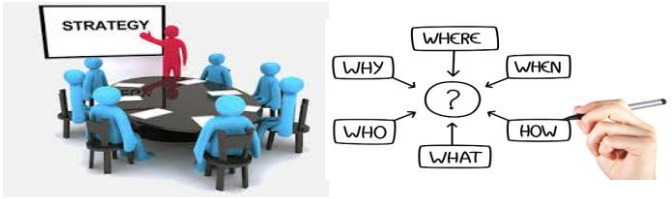

رسم السياسات والاستراتيجيات التنموية للبلديات والتي تنعكس بشكل إيجابي على البلديات في المملكة

وزارة الإدارة المحلية

توزيع المساهمات الحكومية والهبات على البلديات حسب احتياجاتها

قاعدة بيانات شاملة ودقيقة ومحدثة

تحضير ونشر تقارير مالية دورية عن البلديات في المملكة

البيانات المالية والتحليل المالي
II. بنك تنمية المدن والقرى

تحديد القدرة الائتمانية للبلديات

تصنيف البلديات استناداً الى معايير محددة الى

- ذهبية
- فضية
- برونزية

قاعدة بيانات شاملة ودقيقة ومحدثة

تحضير ونشر تقارير مالية دورية عن البلديات في المملكة

وضع خارطة تسعير أسعار الفائدة

البيانات المالية والتحليل المالي
II. البلديات

تحديد الفرص الاستثمارية وجذب المستثمرين المحليين والاجانب

تحديد نقاط القوى والضعف في النظام المالي للبلديات

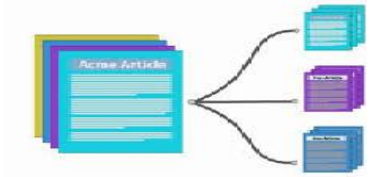

تحضير التقارير حسب حاجة البلديات

اخذ القرارات الصائبة وتوجيه المصادر المتاحة نحو المشاريع التنموية

البلديات

تحضير ونشر البيانات المالية بشكل دوري وضمن اطار زمني محدد

IPSAS

التحول الى تحضير البيانات بناء على معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)

الأداء المالي لبلديات المملكة خلال الفترة

2019-2016

الإيرادات العامة لبلديات المملكة خلال الفترة 2016-2019

- شهدت الإيرادات العامة لبلديات المملكة تغيراً بسيطاً في الفترة 2016 الى 2019 حتى انها مالت الى الانخفاض حيث جاء ذلك نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها المنطقة ويعيشها الأردن بشكل خاص والتي تتلخص بانخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة الى عدم تطور قواعد الإيرادات بأنواعها خلال السنوات السابقة. تمحورت الإيرادات العامة لبلديات المملكة عند مستوى تراوح بين (256.8) مليون دينار في عام 2016 وانخفضت الى (251.2) مليون دينار في عام 2019. الا انها شهدت أداءً استثنائياً في عام 2018 اذ ارتفعت الإيرادات العامة لبلديات المملكة الى اعلى مستوياتها خلال الأربعة الماضية لتسجل (323.4) مليون دينار وذلك لسببين لم يكن للبلديات جهد مباشر بهما وهما:

أولاً: قرار الحكومة بإعفاء المواطنين من الغرامات والرسوم المترتبة على الأبنية والأراضي، حيث بادر عدد كبير من المواطنين بسداد ما عليهم من التزامات للبلديات بوتيرة اكثر من المعتاد ، مما أدى الى ارتفاع الإيرادات بنسبة كبيرة خاصة إيرادات المسقفات.

ثانياً: تدخل الحكومة لدعم البلديات لسداد جزء كبير من مديونياتها، حيث بلغت قيمة الدعم الحكومي لهذه الغاية آنذاك ما يقارب (69) مليون دينار.

- كما ويلاحظ في عام 2019 ايضاً انخفاض الإيرادات الرئيسية لبلديات المملكة مثل إيرادات ضريبة الأبنية والأراضي خاصة بعد انتهاء مدة الاعفاء من الغرامات والرسوم المترتبة على الأبنية والأراضي، والايرادات من المخصصات من الضرائب والرسوم وايرادات العوائد، بالإضافة الى انخفاض الإيرادات من المساعدات والهبات

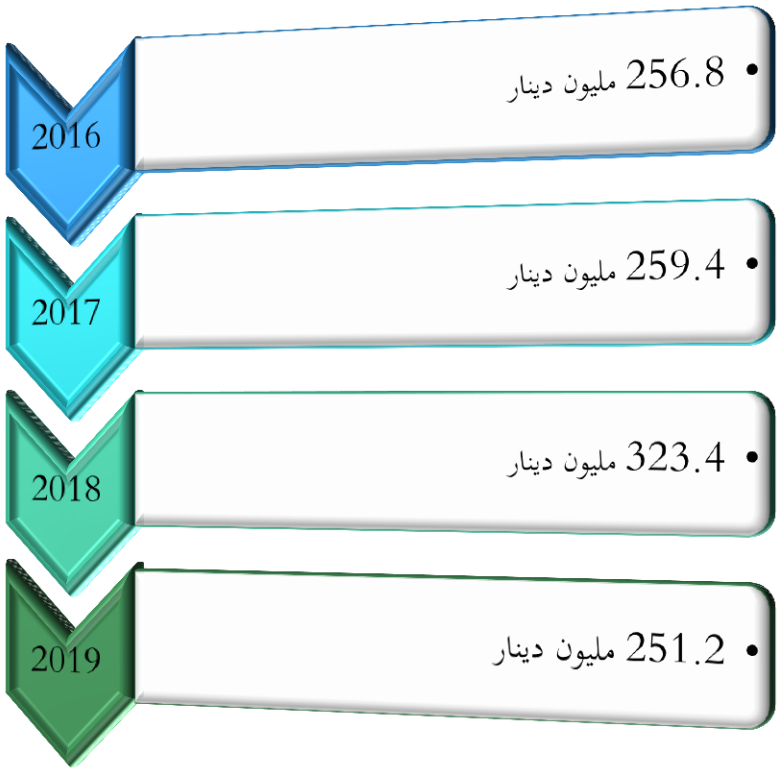

الإيرادات العامة لبلديات المملكة حسب الفئات خلال الفترة 2016-2019

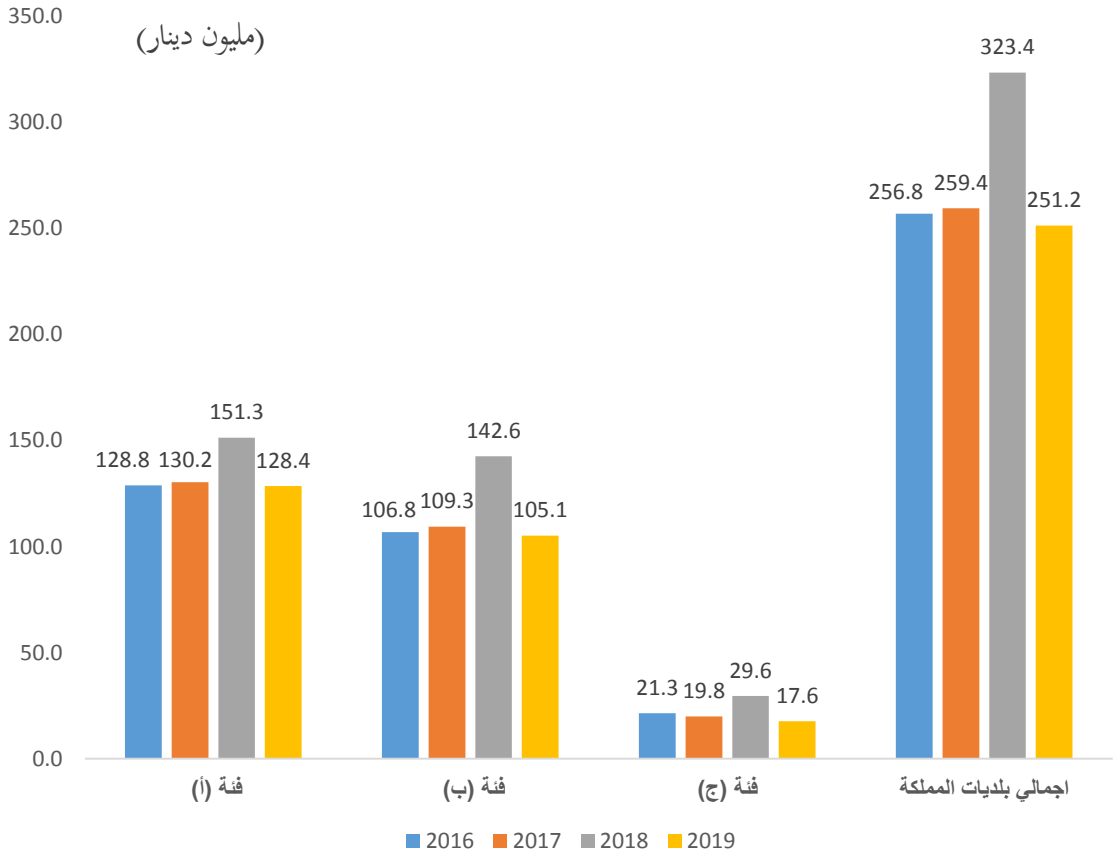

- حازت بلديات الفئة (أ) على المرتبة الأولى في مساهمتها بإجمالي الإيرادات العامة لبلديات المملكة بنسبة (50%) تقريبا خلال عامي 2016 و2017، فيما انخفضت مساهمة إيرادات هذه الفئة الى (46.8%) من اجمالي الإيرادات العامة لبلديات المملكة في عام 2018، اما في عام 2019، ارتفعت مساهمة إيرادات هذه الفئة لتصبح (51.1%) من اجمالي الإيرادات العامة لبلديات المملكة.

- أما بلديات الفئة (ب) فقد ساهمت إيراداتها بما نسبته (41.6% و 42.1% و 44.1%) من اجمالي الإيرادات العامة لبلديات المملكة خلال الأعوام 2016 و2017 و 2018 على التوالي. الا ان مساهمة إيرادات بلديات الفئة (ب) انخفضت في عام 2019 لتصبح (41.9%) من اجمالي الإيرادات العامة لبلديات المملكة.

- فيما ساهمت إيرادات بلديات الفئة (ج) بما نسبته (8.3%و 7.6%و 9.1%) من اجمالي الإيرادات العامة لبلديات المملكة خلال الفترة ذاتها على التوالي. كما وانخفضت الى (7%) من اجمالي الإيرادات العامة للمملكة في عام 2019

مصادر الإيرادات الرئيسية للبلديات

مصادر الإيرادات الرئيسية للبلديات في اجمالي الإيرادات خلال الفترة 2016-2019

- احتلت المخصصات من الضرائب والرسوم لبلديات المملكة المرتبة الأولى كمصدر للإيرادات، حيث يمثل هذا البند التحويلات الحكومية لصندوق البلدية والذي يتم تحويله عن طريق بنك تنمية المدن والقرى، ويتم تحصيله من الضرائب والرسوم كالضريبة المفروضة على المحروقات. الا ان مساهمة هذا البند من اجمالي الإيرادات، تراجعت خلال السنوات الثلاثة الماضية لتصل الى (43%) في عام 2018، مقارنة (47%) في عام 2016 من اجمالي الإيرادات العامة لبلديات المملكة. كما انخفضت مساهمة إيرادات المخصصات من الضرائب والرسوم الى (37.1%) في عام 2019. ولابد الإشارة هما الى ان بعض الأرصدة من مخصصات الضرائب والرسوم لا يتم استلامها في العام نفسه وانما خلال العام التالي، لذلك نلاحظ تذبذب في هذا البند.

- كما تساهم كل من إيرادات ضريبة الأبنية والأراضي والإيرادات المختلفة (بيع أموال البلديات غير المنقولة- فضلات الأراضي، بيع أموال البلديات- اللوازم، نسخ العطاءات، اثمان مياه الابار، غرامات، مصروفات مستردة، إيرادات محكمة البلدية، بقايا المجالس القروية، أخرى)، وايرادات منع المكاره وجمع النفيات بنسب اعلى من غيرها في اجمالي الإيرادات العامة للبلديات. حيث بلغت مساهمة الايرادات من ضريبة الأبنية والأراضي في عام 2019 (11.3%) فيما بلغت مساهمة مصادر الإيرادات الأخرى ما نسبته (11.8%).

- نلاحظ ايضاً انخفاض إيرادات بلديات المملكة من رخص المهن وايرادات الاستثمار وايرادات الفوائد مقارنة مع الإيرادات من الإيجارات ووصولها الى نسبة ضئيلة جدا لا تتعدى (0.1%) من إيرادات مشاريع انتاج السلع والخدمات.

- كما ارتفعت إيرادات بلديات المملكة من المساعدات والهبات خاصة الحكومية منها وذلك نتيجة التدخلات الحكومية المباشرة لتخفيف الأعباء عن البلديات.

مساهمة مصادر الإيرادات الرئيسية للبلديات في اجمالي الإيرادات خلال الفترة 2016-2019

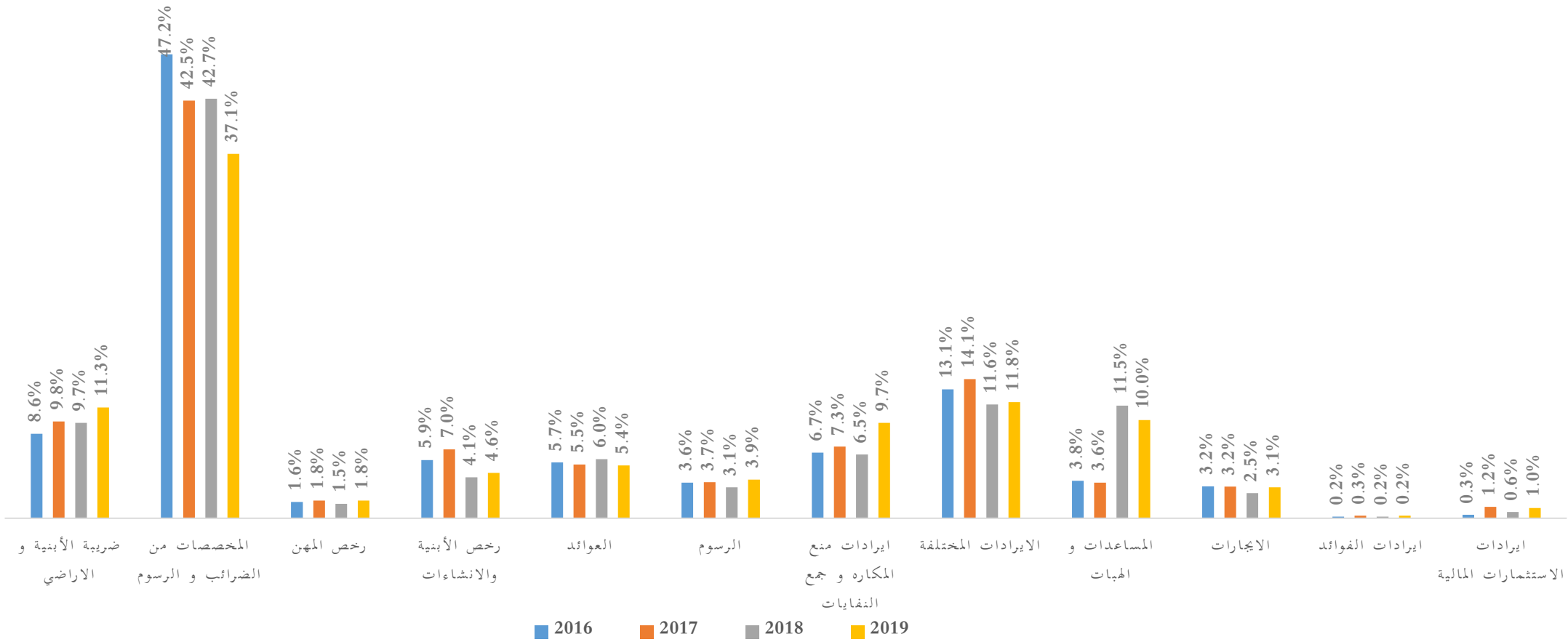

مصادر الإيرادات العامة لبلديات المملكة خلال الفترة2016-2019 (مليون دينار)

البند	2016	2017	2018	2019
ضريبة الأبنية و الاراضي	22.1	25.5	31.4	28.3
المخصصات من الضرائب و الرسوم	121.2	110.2	138.0	93.1
رخص المهن	4.2	4.6	4.7	4.5
رخص الأبنية والانشاءات	15.2	18.2	13.4	11.6
العوائد	14.6	14.2	19.4	13.5
الرسوم	9.3	9.5	10.2	9.9
ايرادات منع المكاره و جمع النفايات	17.1	18.9	20.9	24.4
الايرادات المختلفة	33.6	36.7	37.4	29.6
المساعدات و الهبات	9.8	9.4	37.0	25.1
الايجارات	8.3	8.3	8.2	7.9
ايرادات مشاريع انتاج السلع و الخدمات	0.1	0.1	0.1	0.1
ايرادات الفوائد	0.4	0.7	0.5	0.6
ايرادات الاستثمارات المالية	0.9	3.0	2.1	2.6
المجموع	**256.8**	**259.4**	**323.4**	**251.2**

❖ بعض الارصدة من مخصصات الضرائب والرسوم تم استلامها خلال العام التالي.

مصادر الإيرادات العامة لبلديات الفئة (أ) في اجمالي إيرادات الفئة (أ) خلال 2016-2019

- بلغ حجم الإيرادات العامة لبلديات الفئة (أ) في عام 2016 (128.8) مليون دينار، وارتفعت بنسبة (1.1%) في عام 2017 لتصل الى (130.2) مليون دينار، اما في عام 2018 فقد بلغت نسبة النمو في الإيرادات العامة لبلديات الفئة (أ) (16.2%) لتصل الى (151.3) مليون دينار. يعزى السبب الرئيسي في هذه الزيادة الى ارتفاع الإيرادات المحصلة من ضريبة الأبنية والأراضي بنسبة (28%) عن العام السابق، حيث كان لقرار الحكومة الاعفاء من الغرامات المترتبة على ضريبة الأبنية والأراضي (المسقفات) الأثر الواضح على ارتفاع الإيرادات بهذه النسبة من خلال تحفيز المواطنين لتسديد الالتزامات المترتبة عليهم من ضرائب على الأبنية والأراضي والاستفادة من الإعفاءات من الغرامات. في عام 2019 تراجعت الإيرادات العامة لبلديات الفئة (أ) بنسبة (15.1%) لتعود الى مستواها الطبيعي في الأعوام السابقة بعد إيقاف العمل بقرار الاعفاء من الغرامات المترتبة على ضريبة الأبنية والأراضي (المسقفات) حيث بلغت قيمة إيرادات هذه الفئة من البلديات (128.4) مليون دينار. بالتالي لا بد للحكومة من إيجاد آلية ثابتة لتحفيز المواطنين والزامهم بدفع ضريبة الأبنية والأراضي المستحقة عليهم في الوقت المحدد بما يضمن استدامة الإيرادات الذاتية للبلديات.
- تباينت قيمة إيرادات بلديات الفئة (أ) من المخصصات من الضرائب والرسوم خلال الفترة (2016-2019)، نتيجة الاختلاف في قيمة التحويلات الحكومية للبلديات والمتمثلة بحصة البلديات من الضرائب المفروضة على المحروقات حيث تقوم الحكومة بتسديد ارصدة مخصصات الضرائب والرسوم وتسليمها للبلديات خلال العام التالي. وبذلك فقد بلغت قيمة الإيرادات من مخصصات الضرائب والرسوم لبلديات الفئة (أ) ما قيمته (42.8) مليون دينار في 2016 و (34.2) مليون دينار في 2017 و (43.1) مليون دينار في 2018 و (31.1) مليون دينار في 2019.
- أظهرت التدخلات الحكومية المباشرة للتخفيف من الأعباء المالية على البلديات الأثر الواضح في ارتفاع إيرادات بلديات الفئة (أ) من المساعدات والهبات، حيث تحتل المساهمات والتبرعات الحكومية النسبة الأكبر من هذه الإيرادات، تليها مساهمات وتبرعات القطاع الخاص والمواطنين. حيث بلغت قيمة المساهمات والتبرعات الحكومية لبلديات الفئة (أ) ذروتها في عام 2018 بواقع (9.1) مليون دينار تم توجيه النسبة الأكبر منها لتخفيض مديونية البلديات لبنك تنمية المدن والقرى. أما في عام 2019 فقد بلغت قيمة المساهمات والتبرعات الحكومية (4.3) مليون دينار مقارنة بمبلغ (1.6 و 2.5) مليون دينار في عامي 2016 و 2017 على التوالي.
- ساهمت كل من إيرادات منع المكاره وجمع النفيات وايرادات رخص الأبنية والانشاءات وايرادات الرسوم بنسب متفاوتة من اجمالي الإيرادات اكثر من غيرها من مصادر إيرادات بلديات الفئة (أ).

مساهمة مصادر الإيرادات العامة لبلديات الفئة (أ) في اجمالي إيرادات الفئة (أ) خلال 2016-2019

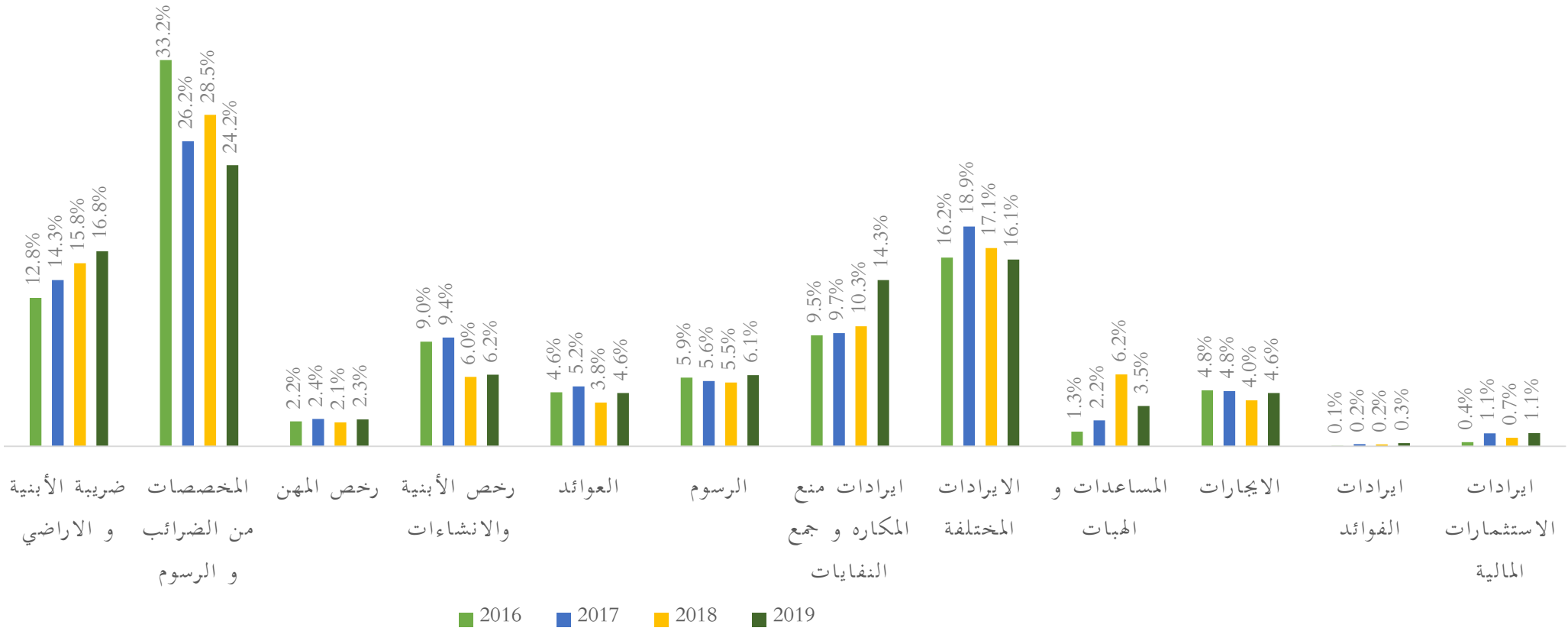

مصادر الإيرادات العامة لبلديات الفئة (أ) خلال الفترة 2016-2019 (مليون دينار)

البند	2016	2017	2018	2019
ضريبة الأبنية و الاراضي	16.4	18.6	23.8	21.6
المخصصات من الضرائب و الرسوم	42.8	34.2	43.1	31.1
رخص المهن	2.8	3.1	3.1	3.0
رخص الأبنية والانشاءات	11.6	12.2	9.0	7.9
العوائد	6.0	6.7	5.7	5.9
الرسوم	7.6	7.3	8.3	7.9
ايرادات منع المكاره و جمع النفايات	12.3	12.7	15.6	18.4
الايرادات المختلفة	20.9	24.6	25.8	20.6
المساعدات و الهبات	1.6	2.9	9.4	4.5
الايجارات	6.2	6.2	6.0	5.9
ايرادات مشاريع انتاج السلع و الخدمات	0.0	0.0	0.0	0.0
ايرادات الفوائد	0.1	0.3	0.3	0.4
ايرادات الاستثمارات المالية	0.5	1.5	1.1	1.5
المجموع	**128.8**	**130.2**	**151.3**	**128.4**

- بعض الارصدة من مخصصات الضرائب والرسوم تم استلامها خلال العام التالي

مصادر الإيرادات العامة لبلديات الفئة (ب) في اجمالي إيرادات الفئة خلال 2016-2019

- بلغ حجم الإيرادات العامة لبلديات الفئة (ب) من اجمالي الإيرادات العامة لبلديات المملكة في عام 2016 (106.8) مليون دينار، أما عام 2017 فقد حققت الإيرادات العامة لهذه الفئة نمواً مقداره (2.4%) لتصل الى (109.3) مليون دينار مقارنة بالعام السابق، في عام 2018 شهدت إيرادات الفئة (ب) نمواً ملحوظاً نسبته (30.4%) لتصل قيمتها الى (142.6) مليون دينار، حيث يرجع السبب الرئيسي في هذه الزيادة الى ارتفاع قيمة الإيرادات من المخصصات من الضرائب والرسوم بقيمة (16.1) مليون دينار والتي تمثل قيمة التحويلات الحكومة لحصة البلديات من الضرائب المفروضة على المحروقات، أما في عام 2019 فقد انخفضت إيرادات بلديات الفئة (ب) بنسبة (26.3%) عن عام 2018 وذلك نتيجة انخفاض إيرادات المخصصات من الضرائب والرسوم.

- تعد الإيرادات المحصلة من ضريبة الأبنية والأراضي من المصادر الرئيسية لإيرادات البلديات، الا انها في بلديات الفئة (ب) لم تشكل نسبة كبيرة من اجمالي الإيرادات، حيث بلغ متوسط مساهمتا من اجمالي الإيرادات العامة لبلديات الفئة (ب) خلال الفترة 2016-2019 (5%)، حيث بلغت قيمة الإيرادات المحصلة من ضريبة الأبنية والأراضي في عام 2016 (5.2) مليون دينار، اما في عام 2017 فقد بلغت (5.5) مليون دينار. اما في عام 2018 فقد ارتفعت الإيرادات المحصلة من ضريبة الأبنية والأراضي بنسبة (8.27%) لتصل الى (7.0) مليون دينار أي بزيادة مقدارها (538) الف دينار فقط عن عام 2017 وذلك نتيجة قرار الحكومة الاعفاء من غرامات التاخير. اما في عام 2019، فقد بلغت قيمة إيرادات ضريبة الأبنية والأراضي (6.2) مليون دينار، أي بانخفاض مقداره (832) الف دينار. مما يتطلب تعزيز نظام تحصيل الإيرادات المستحقة على المواطنين لتعزيز الإيرادات الذاتية للبلديات.

مصادر الإيرادات العامة لبلديات الفئة (ب) في اجمالي إيرادات الفئة خلال 2016-2019

- برزت أهمية التدخلات الحكومية المباشرة في زيادة إيرادات بلديات الفئة (ب)، حيث جاءت هذه التدخلات على هيئة مساهمات وتبرعات حكومية من اجل تخفيف الأعباء المالية على البلديات خاصة المتعلقة بتخفيف مديونية البلديات لبنك تنمية المد والقرى. تنعكس المساهمات الحكومية على إيرادات المساعدات والهبات والتي تتكون أيضا من مساهمات وتبرعات القطاع الخاص والمواطنين الا انها تشكل نسبة ضئيلة مقارنة مع المساهمات والتبرعات الحكومية. ففي عام 2016 و 2017 بلغت قيمة المساهمات والتبرعات الحكومية (6 و 5.5) مليون دينار على التوالي، فيما بلغت قيمتها في عام 2018 و 2019 (20.6 و 17.9) مليون دينار على التوالي.

- شهدت إيرادات بلديات الفئة (ب) من العوائد والمتضمنة (عوائد التنظيم والتحسين و عوائد التعبيد والتزفيت وعائدات الارصفة والاطاريف والعوائد الأخرى) ارتفاع في مساهمتها من اجمالي إيرادات الفئة (ب)، حيث بلغت قيمتها في عام 2016 (8) مليون دينار وبنسبة مساهمة (7%) من اجمالي إيرادات الفئة (ب)، فيما بلغت قيمتها في عام 2017 (7) مليون وبنسبة مساهمة (6%)، وقد بلغت قيمتها في عام 2018 (12) مليون دينار وبنسبة مساهمة (8%) من اجمالي إيرادات هذه الفئة. اما في عام 2019 فقد انخفضت بنسبة (39%) لتصل الى (7.3) مليون دينار.

مساهمة مصادر الإيرادات العامة لبلديات الفئة (ب) في اجمالي إيرادات الفئة خلال 2016-2019

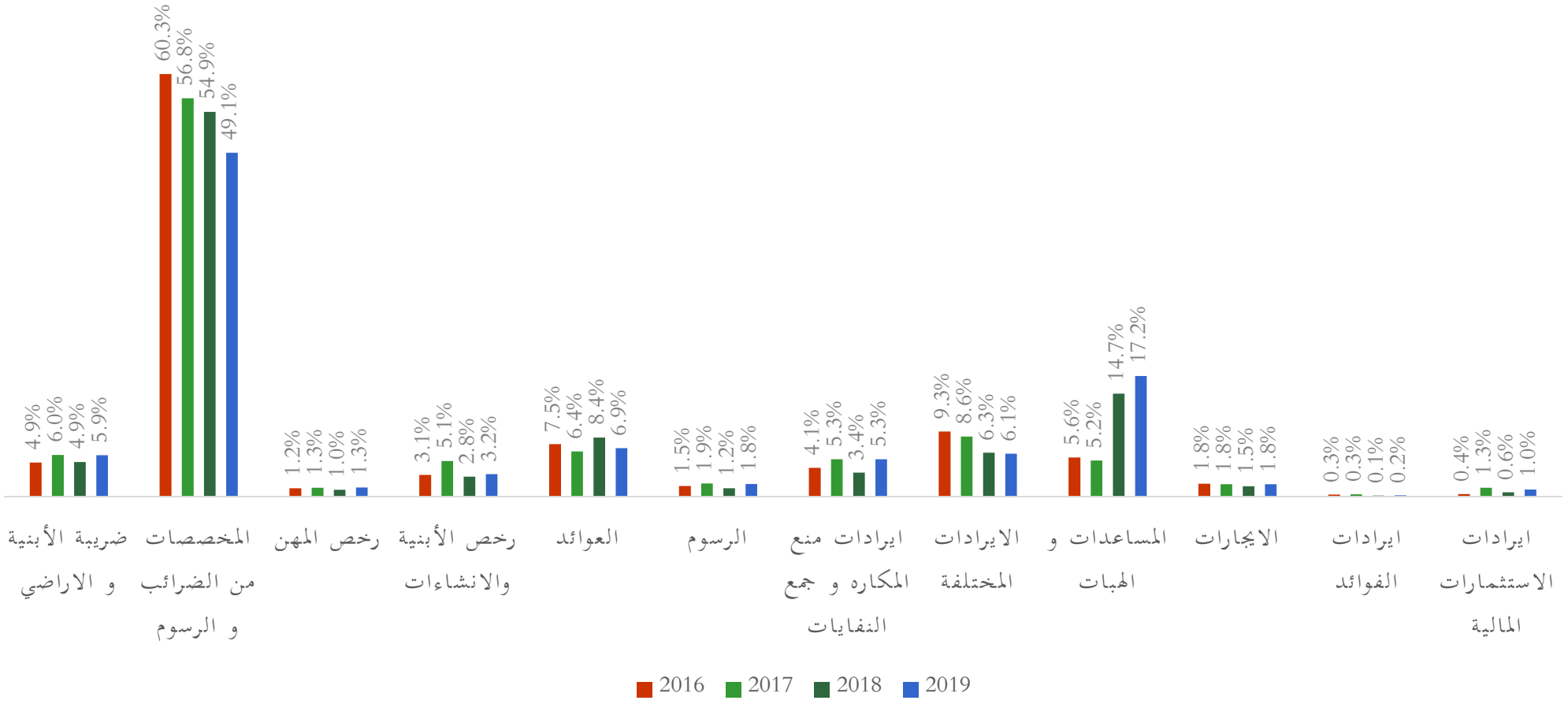

مصادر الإيرادات العامة لبلديات الفئة (ب) خلال الفترة 2016-2019 (مليون دينار)

البند	2016	2017	2018	2019
ضريبة الأبنية و الاراضي	5.2	6.5	7.0	6.2
المخصصات من الضرائب و الرسوم	64.3	62.1	78.3	51.6
رخص المهن	1.3	1.4	1.4	1.4
رخص الأبنية والانشاءات	3.3	5.6	4.1	3.4
العوائد	8.0	7.0	12.0	7.3
الرسوم	1.6	2.0	1.7	1.9
ايرادات منع المكاره و جمع النفايات	4.4	5.8	4.9	5.6
الايرادات المختلفة	9.9	9.4	9.0	6.4
المساعدات و الهبات	6.0	5.6	20.9	18.1
الايجارات	2.0	1.9	2.1	1.8
ايرادات مشاريع انتاج السلع و الخدمات	0.1	0.1	0.1	0.1
ايرادات الفوائد	0.3	0.4	0.2	0.2
ايرادات الاستثمارات المالية	0.4	1.4	0.9	1.1
المجموع	**106.8**	**109.3**	**142.6**	**105.1**

- بعض الارصدة من مخصصات الضرائب والرسوم تم استلامها خلال العام التالي

مصادر الإيرادات العامة لبلديات الفئة (ج) في اجمالي الإيرادات خلال 2016-2019

- بلغ حجم الإيرادات العامة لبلديات الفئة (ج) من اجمالي الإيرادات العامة لبلديات المملكة في عام 2016 (21.3) مليون دينار، الا انها انخفضت بنسبة (7%) لتصل الى (19.8) مليون دينار في عام 2017، كان ذلك نتيجة انخفاض الإيرادات المحصلة من عدد من مصادر الإيرادات الرئيسية كإيرادات ضريبة الأبنية والأراضي وايرادات المخصصات من الضرائب والرسوم وايرادات العوائد. في عام 2018 حققت الإيرادات العامة لبلديات الفئة (ج) ارتفاع بنسبة (49.2%) مقارنة بالعام السابق، جاء ذلك نتيجة ارتفاع قيمة الإيرادات من بندي المساعدات والهبات (خاصة المساهمات والتبرعات الحكومية) و المخصصات من الضرائب والرسوم بقيمة (5.86 و 2.66) مليون دينار على التوالي. بالإضافة الى الارتفاع في إيرادات العوائد بقيمة (1.28) مليون دينار لتصل الى (1.70) مليون دينار، بينما انخفضت إيرادات رخص الأبنية والانشاءات بنسبة (24%) لتصل الى (320) الف دينار مقارنة (420) الف دينار في العام الماضي، نتيجة ضبابية مسألة تطبيق نظام البناء المعدل في حينه. بالإضافة الى انخفاض الإيرادات من الإيجارات والاستثمارات المالية بنسبة (28% و 51%) على التوالي.

- وعلى العموم فإن الإيرادات العامة لبلديات الفئة (ج) اذا ما استثنينا إيرادات المخصصات من الضرائب والرسوم وايرادات المساهمات والتبرعات الحكومية هي إيرادات ضعيفة ومستقرة عند مستوى (5) مليون تقريباً دون زيادة ملحوظة خلال الفترة 2016-2019 باستثناء إيرادات العوائد التي ارتفعت بشكل طارئ في عام 2018.

مصادر الإيرادات العامة لبلديات الفئة (ج) في اجمالي الإيرادات خلال 2016-2019

- أما عام 2019، فقد حقق انخفاضاً كبيراً نسبته (40.4%) في الإيرادات العامة لبلديات الفئة (ج)، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك الى انخفاض قيمة الإيرادات من مخصصات الضرائب والرسوم بنسبة (37%) عن العام السابق لتصل الى (10.4) مليون دينار مقارنة مع (16.5) مليون دينار في عام 2018، وتجدر الإشارة هما الى انه قد يكون سبب انخفاض هذه الإيرادات الى ان جزء من ارصدة مخصصات الضرائب والرسوم يتم تسليمها للبلديات في العام التالي أي 2020. كما يرجع السبب في الانخفاض الحاد في إيرادات بلديات الفئة (ج) الى انخفاض عدد من الإيرادات الرئيسية المحصلة من البلديات ومنها إيرادات رخص المهن والتي انخفضت بنسبة (11.1%) لتصل الى (169.6) الف دينار مقارنة مع (190.7) الف دينار في 2018. كذلك انخفاض إيرادات العوائد بنسبة (83.1%) لتصبح (287.9) الف دينار مقارنة مع (1.7) مليون دينار في عام 2018.

- تباينت الإيرادات المحصلة من المساعدات والهبات خاصة المتأتية من المساهمات والتبرعات الحكومية خلال الفترة (2016-2019)، حيث بلغت قيمتها في عام 2016 (2.1) مليون دينار، فيما انخفضت في عام 2017 لتصل الى (804.9) الف دينار، ونتيجة التدخلات الحكومية المباشرة والتي هدفت الى تخفيف الأعباء المالية عن البلديات خاصة المتعلقة بمديونية البلديات لبنك تنمية المدن والقرى، فقد أدى ذلك الى ارتفاع إيرادات بلدية الفئة (ج) من المساهمات والتبرعات الحكومية الى (6.6) مليون دينار، اما في عام 2019 فقد انخفضت عائدات المساهمات والتبرعات الحكومية الى (2.4) مليون دينار.

- تساهم كل من إيرادات الإيجارات وايرادات مشاريع انتاج السلع والخدمات وايرادات الفوائد وايرادات الاستثمارات المالية بنسب ضئيلة من اجمالي الإيرادات الكلية لبلديات الفئة (ج) لا تتجاوز (0.5%)، مما يتطلب إعادة النظر في هذه الإيرادات وتفعيل آليات تحصيلها بحيث تحقق إيرادات إضافية للبلديات تساعدها على الاستدامة في تقديم خدماتها الرئيسية للمواطنين.

مساهمة مصادر الإيرادات العامة لبلديات الفئة (ج) في اجمالي الإيرادات خلال 2016-2019

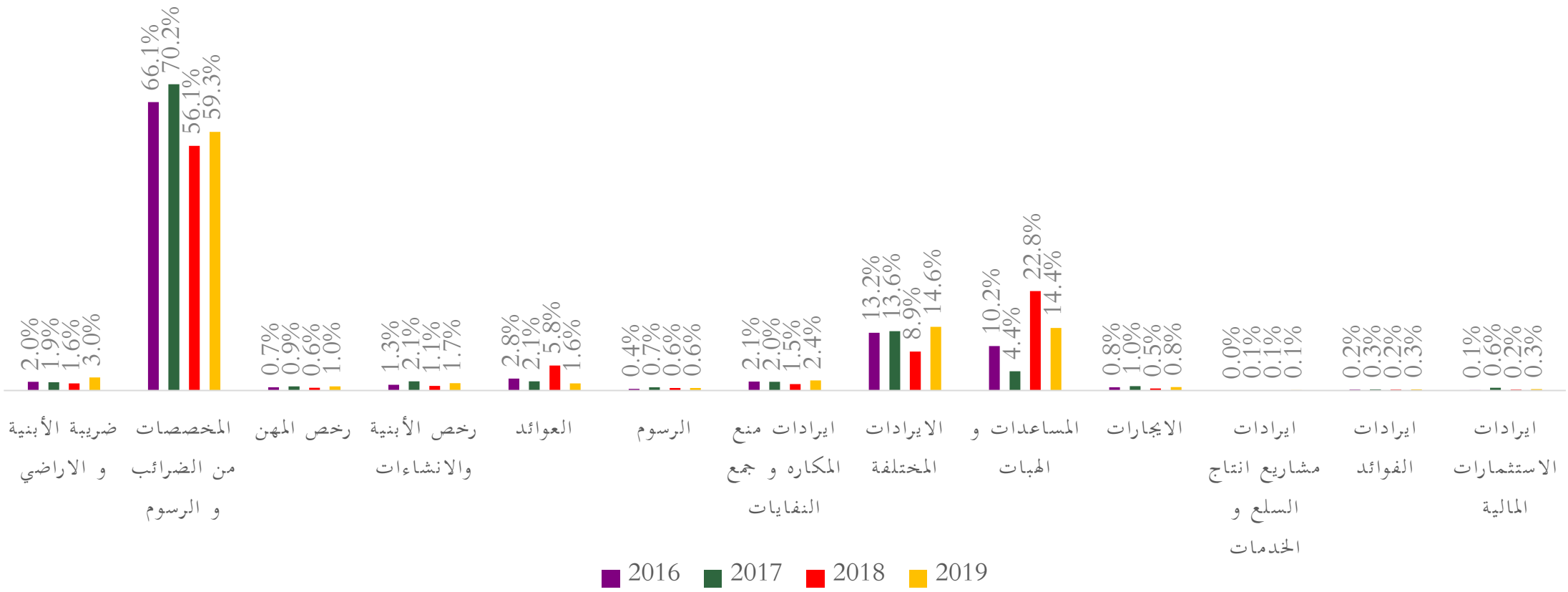

مصادر الإيرادات العامة لبلديات الفئة (ج) خلال الفترة 2016-2019 (مليون دينار)

البند	2016	2017	2018	2019
ضريبة الأبنية و الاراضي	0.4	0.4	0.5	0.5
المخصصات من الضرائب و الرسوم	14.1	13.9	16.6	10.4
رخص المهن	0.2	0.2	0.2	0.2
رخص الأبنية والانشاءات	0.3	0.4	0.3	0.3
العوائد	0.6	0.4	1.7	0.3
الرسوم	0.1	0.1	0.2	0.1
ايرادات منع المكاره و جمع النفايات	0.4	0.4	0.4	0.4
الايرادات المختلفة	2.8	2.7	2.6	2.6
المساعدات و الهبات	2.2	0.9	6.7	2.5
الايجارات	0.2	0.2	0.1	0.1
ايرادات مشاريع انتاج السلع و الخدمات	0.0	0.0	0.0	0.0
ايرادات الفوائد	0.0	0.1	0.1	0.1
ايرادات الاستثمارات المالية	0.0	0.1	0.1	0.1
المجموع	**21.3**	**19.8**	**29.6**	**17.6**

- بعض الارصدة من مخصصات الضرائب والرسوم تم استلامها خلال العام التالي

النفقات العامة لبلديات المملكة خلال الفترة 2016-2019

- شهدت النفقات العامة لبلديات المملكة انخفاضاً خلال الفترة 2016-2018، حيث بلغت قيمة النفقات في عام 2016 (283.7) مليون دينار، و في عام 2017 (278.2) مليون دينار وبانخفاض مقداره (1.6%) عن العام السابق، كما بلغت قيمة النفقات العامة في عام 2018 (271.4) مليون دينار أي بانخفاض نسبته (2.4%) عن العام السابق. حققت النفقات العامة لبلديات المملكة ارتفاعاً في عام 2019 بنسبة (13.5%) لتصل الى (308.1) مليون دينار. وقد تمكنت البلديات من زيادة انفاقها نتيجة الفوائض من السنة الماضية، وقد تكون قد عادت الى الاقتراض بعد شطب جزء كبير منها ضمن الدعم الحكومي الذي توفر في العام الماضي وخفض المديونية بنسب كبيرة بل انها توسعت في الانفاق لتحقق عجزا.
- وقد ساهم انخفاض قيمة النفقات الرأسمالية الخدمية في خفض قيمة النفقات العامة خلال الفترة (2016-2018) بشكل كبير، مما انعكس سلباً على مستوى الخدمات المقدمة للبلديات. علماً انه كان من المتوقع ارتفاع النفقات الرأسمالية الخدمية ليعكس البعد التنموي في البلديات، الا ان الارتفاع كان من نصيب كل من الرواتب والأجور والعلاوات وارتفاع المصاريف الإدارية والعمومية.
- في عام 2019 ارتفعت قيمة النفقات الرأسمالية الخدمية والمتمثلة في فتح وتعبيد الشوارع والخلطات الاسفلتية ولوازم الانارة وانشاء العبارات واقنية التصريف وذلك تماشياً مع الظروف الجوية الطارئة الناجمة عن التغير المناخي وحاجة البلديات الى تحسين البنية التحتية.

- 2016: 283.7 مليون دينار
- 2017: 278.2مليون دينار
- 2018: 271.4مليون دينار
- 2019: 308.1 مليون دينار

النفقات العامة لبلديات المملكة حسب الفئات خلال الفترة 2016-2019

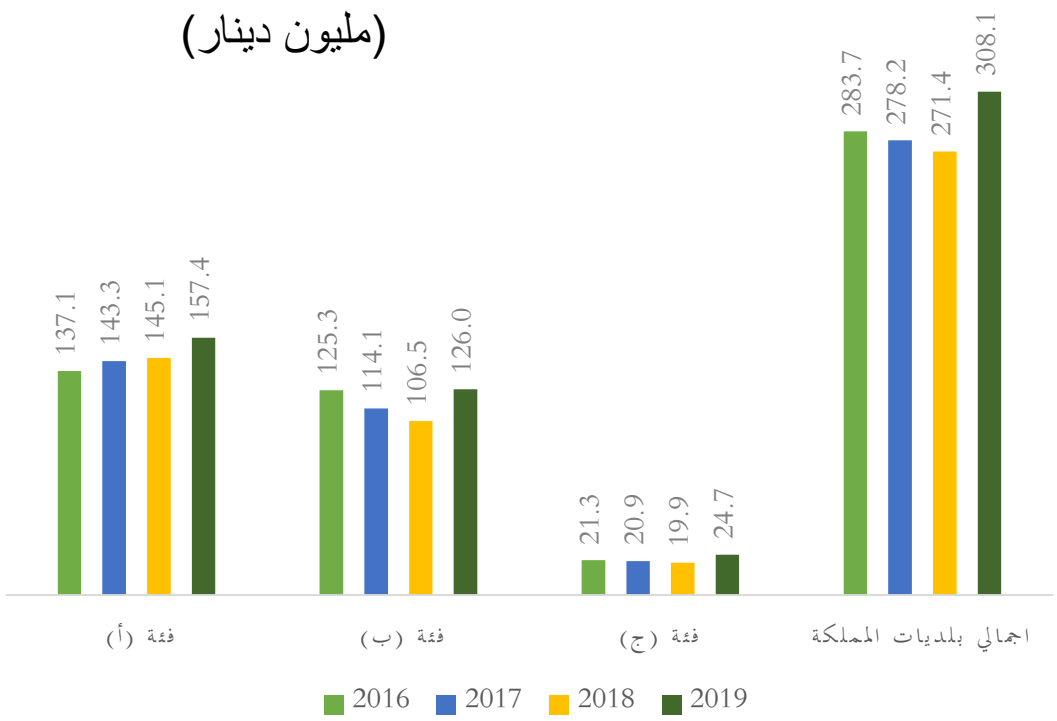

- احتلت النفقات العامة لبلديات الفئة (أ) المرتبة الأولى في مساهمتها بإجمالي النفقات العامة لبلديات المملكة بنسبة (48.5%) في عام 2016، وبنسبة (51.5% و 53.4%) في عامي 2017 و2018 على التوالي وبنسبة (51.1%) في عام 2019.

- أما بلديات الفئة (ب) فقد انخفضت نسبة مساهمة نفقاتها العامة من اجمالي النفقات العامة لبلديات المملكة، بحيث ساهمت بنسبة (44.2% و 41% و 39.2% و 40.9%) خلال الأعوام 2016 و 2017 و 2018 و 2019 على التوالي.

- فيما شكلت النفقات العامة لبلديات الفئة (ج) نسبة ثابتة من اجمالي النفقات العامة لبلديات المملكة خلال السنوات الأربعة الماضية، حيث بلغت مساهمتها (7.5%) في عامي 2016 و 2017 و(7.3%) في عام 2018 و (8%) في عام 2019.

أوجه الانفاق الرئيسية للبلديات

أوجه الانفاق الرئيسية للبلديات في اجمالي النفقات لبلديات المملكة خلال الفترة 2016-2019

- استحوذت الرواتب والأجور والعلاوات على النسبة الاكبر من اجمالي النفقات العامة في بلديات المملكة، حيث تشكل رواتب الموظفون غير المصنفون واجور عمال النظافة والعلاوات ومساهمات الضمان الاجتماعي والتعويضات والمكافئات والعمل الإضافي الجزء الأكبر من قيمة الرواتب والأجور والعلاوات. كما جاءت النفقات الرأسمالية الخدمية في المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في اجمالي النفقات العامة لبلديات المملكة ومن ثم المصاريف الإدارية والعمومية ثم مصاريف الصيانة.

- بلغت مساهمة الرواتب والأجور والعلاوات ما نسبته (47% و 50% و 55% و 56) في عام 2016 و 2017 و و2018 و2019 على التوالي من اجمالي النفقات العامة لبلديات المملكة. وهذه النسب تتجاوز ما نص عليه قانون البلديات رقم (41) لسنة (2015) في المادة (26/أ) والتي تنص على ان لا تتجاوز رواتب الموظفين وعلاواتهم ما نسبته (50%) من حجم الموازنة. حيث سجلت قيمة الرواتب والأجور والعلاوات في عام 2016 (132.9) مليون دينار و (140.3) مليون دينار في عام 2017 أي بزيادة مقدارها (5.6%) عن العام السابق، اما في عام 2018 فقد بلغت قيمتها (150.3) مليون دينار أي بزيادة مقدارها (7.1%) عن عام 2017. اما في عام 2019 فقد شهدت الرواتب والأجور والعلاوات ارتفاع بقيمة (21.6) مليون دينار لتصل الى (171.9) مليون دينار أي بزيادة نسبتها (14.4%) عن العام السابق. جاء ذلك نتيجة استجابة البلديات لمطالبات الموظفين في تحسين الرواتب والمنافع المالية التي يتقاضاها الموظفون. تشير الأرقام السابقة الى ان الرواتب والأجور والعلاوات تشكل عبء ثقيل على البلديات وتحتاج الى إعادة النظر بالية صرفها كي لا تتجاوز السقوف المسموح بها وتوجيه هذه الأموال نحو النفقات الخدمية التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة .

أوجه الانفاق الرئيسية للبلديات في اجمالي النفقات لبلديات المملكة خلال الفترة 2016-2019

- بلغت قيمة النفقات الإدارية والعمومية لبلديات المملكة في عام 2016 (30.2) مليون دينار، وارتفعت في عام 2017 الى (34.2) مليون دينار، كما واستمرت في الارتفاع في عامي 2018 و 2019 الى (39.5 و 41.8) مليون دينار على التوالي، حيث شكلت نفقات كهرباء انارة الشوارع ومحروقات السيارات والآليات والتدفئة والنفقات الإدارية والعمومية الأخرى والنفقات الطارئة النسبة الأكبر من اجمالي المصاريف الإدارية والعمومية لجميع فئات بلديات المملكة. وهنا تظهر الحاجة الملحة لقيام البلديات بترشيد أوجه الانفاق هذه لإتاحة المجال للانفاق على الخدمات المقدمة للمواطنين.

- انخفضت مساهمة النفقات الرأسمالية الخدمية من اجمالي النفقات لبلديات المملكة خلال الثلاث سنوات السابقة من (32%) في عام 2016 الى (26%) في عام 2017، واستمرت بالانخفاض الى (19%) في عام 2018 مما يشير الى تراجع مستوى الخدمات الرأسمالية المقدمة للبلديات وتوجيه هذه المخصصات لتغطية جوانب أخرى من النفقات كالزيادة في الرواتب والأجور والعلاوات والمصاريف الإدارية والعمومية، الا انها ارتفعت قليلاً في عام 2019 لتصبح مساهمتها (20.4%) من اجمالي النفقات العامة للبلديات المملكة، ويرجع السبب في ذلك الى حاجة البلديات خلال 2019 الى فتح وتعبيد الشوارع والخلطات الاسفلتية وانشاء الأرصفة والاطاريف وانشاء العبارات واقنية تصريف المياه لموائمة التطورات في التغير المناخي والحالات الجوية الطارئة.

- بلغ متوسط مساهمة مصاريف الصيانة من اجمالي نفقات المملكة ما نسبته (5%) خلال الفترة (2016 -2019)، حيث تركزت بمصاريف صيانة الأبنية والانشاءات ومصاريف صيانة قطع غيار السيارات والاليات، مما يتطلب دراسة حالة الأبنية والانشاءات والاليات وتحديداً اذا كانت تكلفة استبدالها بمباني وآليات جديدة اقل من تكلفة صيانتها المستمرة.

مساهمة أوجه الانفاق الرئيسية للبلديات في اجمالي النفقات العامة لبلديات المملكة خلال الفترة 2016-2019

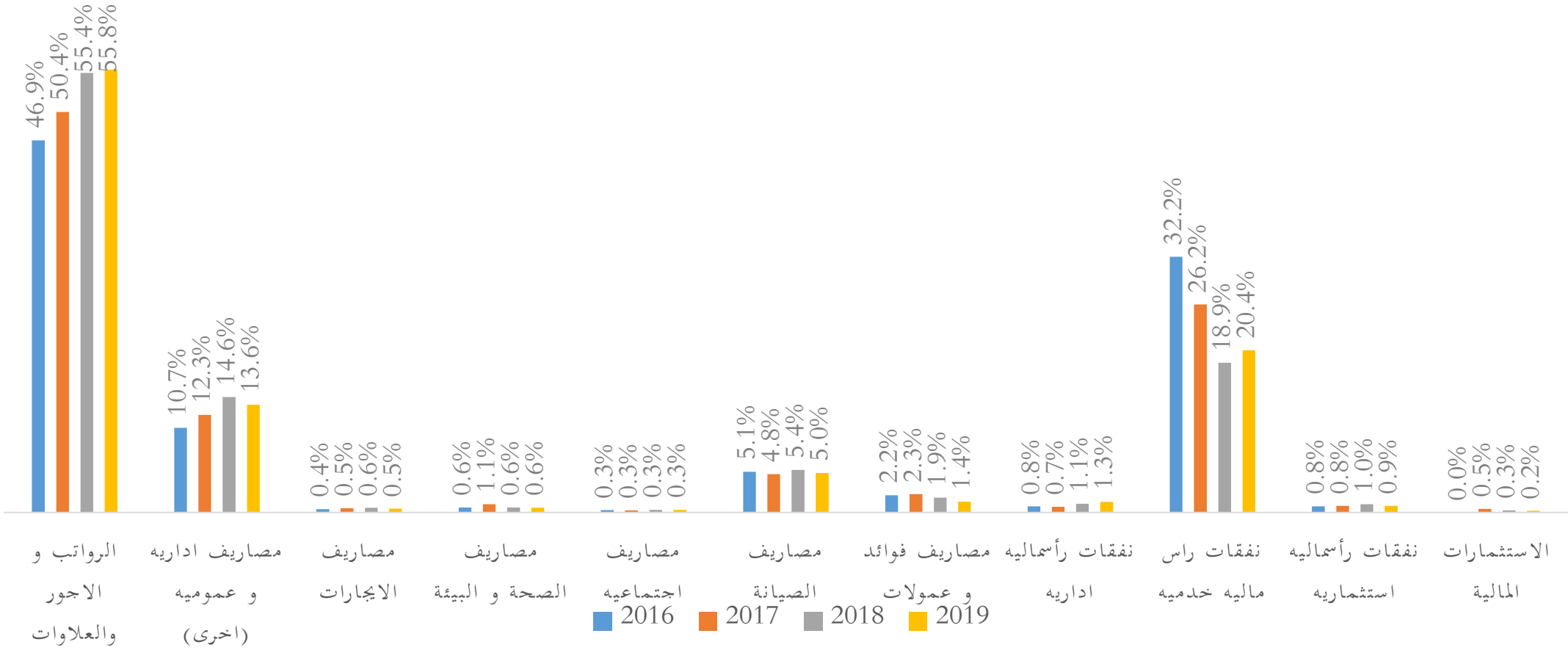

أوجه النفقات العامة لبلديات المملكة خلال الفترة2016-2019 (مليون دينار)

البند	2016	2017	2018	2019
الرواتب و الاجور والعلاوات	132.9	140.3	150.3	171.9
مصاريف اداريه و عموميه (اخرى)	30.2	34.2	39.5	41.8
مصاريف الايجارات	1.2	1.5	1.6	1.5
مصاريف الصحة و البيئة	1.8	2.9	1.7	1.9
مصاريف اجتماعيه	0.9	0.8	0.9	1.0
مصاريف الصيانة	14.6	13.5	14.6	15.3
مصاريف فوائد و عمولات	6.2	6.4	5.1	4.2
نفقات رأسماليه اداريه	2.2	2.0	3.0	4.1
نفقات راس ماليه خدميه	91.4	72.9	51.2	63.0
نفقات رأسماليه استثماريه	2.2	2.3	2.8	2.6
الاستثمارات المالية	0.0	1.3	0.8	0.7
المجموع	**283.7**	**278.2**	**271.4**	**308.1**

أوجه النفقات العامة لبلديات الفئة (أ) من اجمالي نفقات الفئة (أ)خلال الفترة 2016-2019

- بلغ اجمالي النفقات العامة لبلديات الفئة (أ) في عام 2016 (137.1) مليون دينار، فيما ارتفعت قيمة النفقات العامة في عام 2017 بنسبة (4.5%) عن العام السابق لتصل الى (143.3) مليون دينار. وفي عام 2018 فقد بلغت نسبة الزيادة في النفقات العامة (1.3%) عن العام السابق لتصل الى (145.1) مليون دينار. اما في عام 2019 فقد أدى ارتفاع الرواتب والأجور والعلاوات الى نمو النفقات العامة لبلديات الفئة (أ) بنسبة (8.5%) لتصل الى (157.4) مليون دينار.

- بلغ متوسط مساهمة الرواتب والأجور والعلاوات لبلديات الفئة (أ) خلال الفترة 2016-2019 ما نسبته (55%) من اجمالي النفقات العامة لبلديات الفئة (أ). حيث بلغت قيمة الرواتب والأجور والعلاوات (72.3 و 76.6) مليون دينار في عامي 2016 و2017 على التوالي، اما في عام 2018 ارتفعت القيمة بمقدار (2.2) مليون دينار لتصل الى (78.8) مليون دينار، وفي عام 2019 بلغت قيمة الزيادة في الرواتب والأجور والعلاوات (11.7) مليون دينار لتصل الى (90.6) مليون دينار جاءت هذه الزيادة الكبيرة في قيمة الرواتب والأجور والعلاوات نتيجة موافقة الحكومة على زيادة الرواتب والعلاوات التي يتقاضاها موظفو البلديات.

أوجه النفقات العامة لبلديات الفئة (أ) من اجمالي نفقات الفئة (أ)خلال الفترة 2016-2019

- تمثل العلاوات الجزء الأكبر من قيمة الرواتب والأجور لبلديات الفئة (أ) حيث بلغ متوسط مساهمتها من اجمالي قيمة الرواتب والأجور والعلاوات خلال الفترة 2016-2019 (35%)، تلاها رواتب واجور الموظفون غير المصنفون بنسبة (24%) من اجمالي الرواتب والأجور، ثم أجور عمال النظافة بنسبة (12%) ومن ثم مساهمة الضمان الاجتماعي وتعويضات ومكافئات العمل الاجتماعي ورواتب وعلاوات المتقاعدين بمتوسط مساهمة (8% و 7% و 4%) من اجمالي قيمة الرواتب والأجور والعلاوات على التوالي خلال الفترة (2016-2019).

- ارتفعت مساهمة المصاريف الإدارية والعمومية من اجمالي النفقات العامة لبلديات الفئة (أ) من (10.2%) في عام 2016 الى (13.5%) في عام 2018 الا انها انخفضت في عام 2019 الى (12.3%) جاءت الزيادة نتيجة ارتفاع قيمة نفقات كهرباء انارة الشوارع ومحروقات السيارات وآليات التدفئة والنفقات الطارئة.

- كما انخفضت نسبة المصاريف الرأسمالية الخدمية من اجمالي النفقات العامة لبلديات الفئة (أ) خلال السنوات الثلاث الماضية لتصبح (20.7%) في عام 2018 مقارنة مع (27.4% و24.3%) في عامي 2016 و 2017 على التوالي. واستمرت بالانخفاض في عام 2019 لتصل الى (19.2%) من اجمالي النفقات العامة لبلديات الفئة (أ) مما يتطلب إعادة النظر في هذا البند من اجل تحسين مستوى الخدمات مقابل زيادة الرواتب والاجور والعلاوات لتوفير افضل الخدمات الى المواطنين.

مساهمة النفقات العامة لبلديات الفئة (أ) في اجمالي نفقات الفئة (أ) خلال 2016-2019

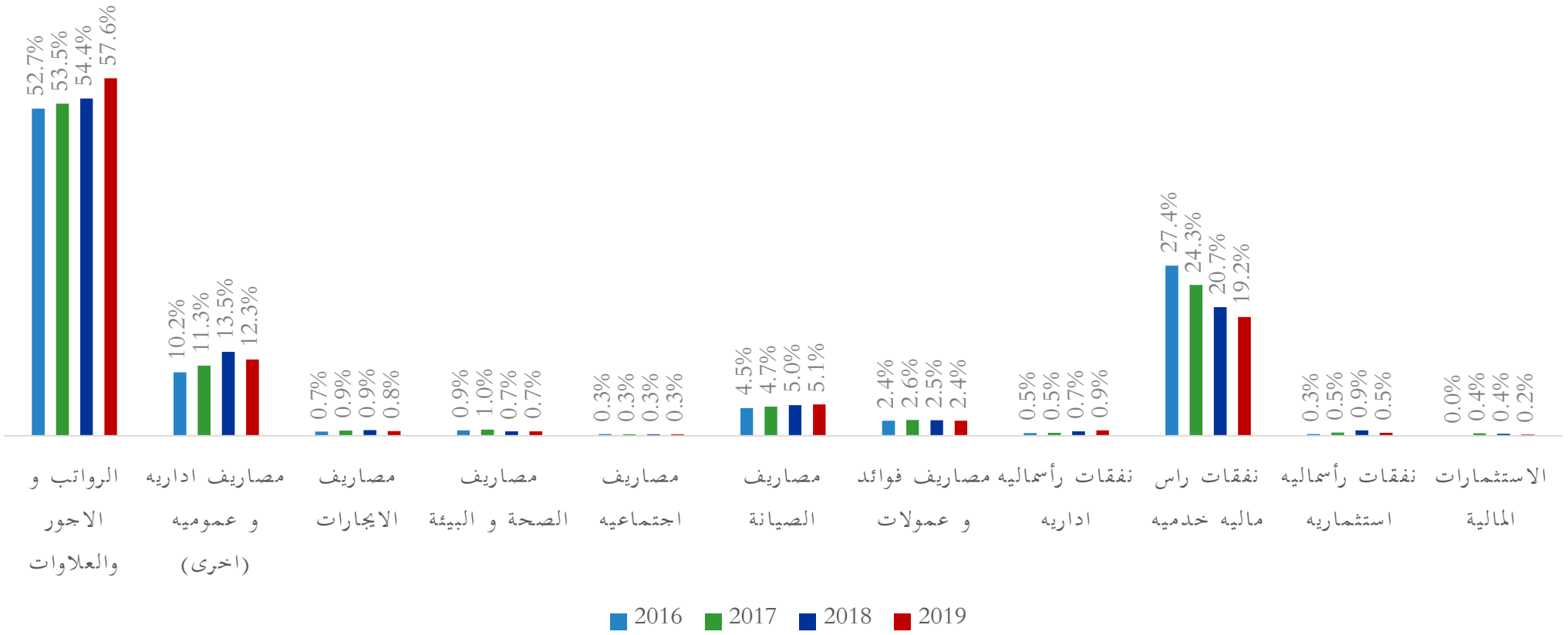

أوجه النفقات العامة لبلديات الفئة (أ) خلال الفترة 2016-2019 (مليون دينار)

البند	2016	2017	2018	2019
الرواتب و الاجور والعلاوات	72.3	76.6	78.8	90.6
مصاريف اداريه و عموميه	14.0	16.2	19.7	19.4
مصاريف الايجارات	0.9	1.3	1.4	1.2
مصاريف الصحة و البيئة	1.2	1.5	1.0	1.2
مصاريف اجتماعيه	0.4	0.4	0.4	0.4
مصاريف الصيانة	6.2	6.7	7.2	8.0
مصاريف فوائد و عمولات	3.3	3.7	3.6	3.9
نفقات رأسماليه اداريه	0.7	0.7	1.1	1.4
نفقات راس ماليه خدميه	37.6	34.8	30.1	30.2
نفقات رأسماليه استثماريه	0.4	0.7	1.3	0.8
الاستثمارات المالية	0.0	0.6	0.5	0.3
المجموع	**137.1**	**143.3**	**145.1**	**157.4**

أوجه النفقات العامة لبلديات الفئة (ب) من اجمالي نفقات الفئة (ب) خلال 2016-2019

- انخفضت قيمة النفقات العامة لبلديات الفئة (ب) من (125.3) مليون دينار في عام 2016 الى (114.1) مليون دينار في عام 2017 أي بانخفاض مقداره (8.9%) عن العام السابق، فيما استمرت القيمة بالانخفاض في عام 2018 بنسبة (6.6%) لتصل الى (106.5) مليون دينار. أما في عام 2019 ارتفعت النفقات العامة لبلديات الفئة (ب) بنسبة (18.3%) لتصل الى (126.0) مليون دينار وذلك نتيجة ارتفاع كل من النفقات الرأسمالية الخدمية بنسبة (52.2%) و النفقات الرأسمالية الإدارية بنسبة (28.2%) والرواتب والأجور والعلاوات بنسبة (14.1%) وكذلك ارتفاع المصاريف الإدارية والعمومية بنسبة (11.2%) عن العام السابق.

- ارتفعت قيمة الرواتب والأجور و العلاوات لبلديات الفئة (ب) من (50.4) مليون دينار في عام 2016 الى (53.0 و 59.9) مليون دينار في 2017 و 2018 على التوالي، واستمرت في الارتفاع بشكل كبير في عام 2019 لتصل الى (68.4) مليون دينار، حيث ساهمت استجابة الحكومة لمطالب موظفو البلديات لتحسين أوضاعهم المالية في زيادة قيمة الرواتب والأجور والعلاوات بشكل كبير في 2019 مقارنة بعام 2018.

أوجه النفقات العامة لبلديات الفئة (ب) من اجمالي نفقات الفئة (ب) خلال 2016-2019

- كذلك هو الحال بالنسبة للمصاريف الإدارية والعمومية، حيث ارتفعت مساهمتها من اجمالي النفقات العامة لبلديات الفئة (ب) الى (15.7%) في عام 2018 مقارنة مع (10.7% و13.4%) في عامي 2016 و 2017 على التوالي. اما عام 2019 فقد بلغت مساهمة المصاريف الإدارية والعمومية ما نسبته (14.8%) من اجمالي النفقات العامة لبلديات الفئة (ب).

- أما النفقات الرأسمالية الخدمية، فقد انخفضت مساهمتها في اجمالي النفقات العامة لبلديات الفئة (ب) من (38%) في عام 2016 الى (29%) في عام 2017 ثم الى (17%) في عام 2018 مما ينعكس سلبا على البعد التنموي في البلديات وتقديم خدمات البنية التحتية فيها. اما في عام 2019 فقد ارتفعت مساهمة النفقات الرأسمالية الخدمية الى (22%) وذلك نتيجة زيادة انفاق بعض بلديات الفئة (ج) على خدمات البنية التحتية المتأثرة بشكل كبير في التغير المناخي والمتمثلة في الانفاق على فتح وتعبيد الشوارع والخلطات الاسفلتية بالإضافة الى لوازم انارة الشوارع وانشاء العبارات واقنية المياه والجدران الاستنادية.

مساهمة أوجه النفقات العامة لبلديات الفئة (ب) في اجمالي نفقات الفئة (ب) خلال 2016-2019

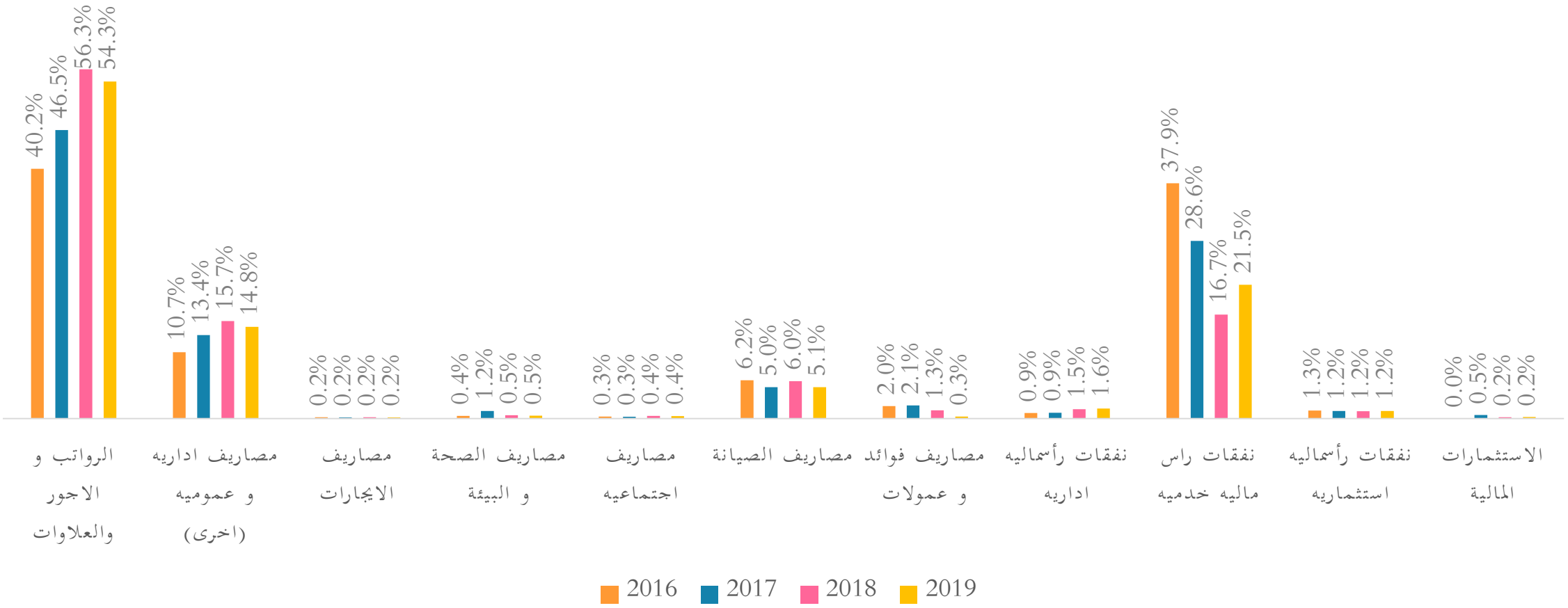

أوجه النفقات العامة لبلديات الفئة (ب) خلال الفترة 2016-2019 (مليون دينار)

البند	2016	2017	2018	2019
الرواتب و الاجور والعلاوات	50.4	53.0	59.9	68.4
مصاريف اداريه و عموميه (اخرى)	13.4	15.3	16.7	18.6
مصاريف الايجارات	0.2	0.2	0.2	0.2
مصاريف الصحة و البيئة	0.5	1.4	0.5	0.6
مصاريف اجتماعيه	0.4	0.3	0.4	0.5
مصاريف الصيانة	7.7	5.7	6.4	6.4
مصاريف فوائد و عمولات	2.5	2.4	1.4	0.4
نفقات رأسماليه اداريه	1.1	1.1	1.6	2.0
نفقات راس ماليه خدميه	47.4	32.7	17.8	27.1
نفقات رأسماليه استثماريه	1.6	1.4	1.2	1.5
الاستثمارات المالية	0.0	0.6	0.2	0.3
المجموع	**125.3**	**114.1**	**106.5**	**126.0**

أوجه النفقات العامة لبلديات الفئة (ج) من اجمالي نفقات الفئة (ج) خلال 2016-2019

- سجلت النفقات العامة لبلديات الفئة (ج) انخفاض ضئيل خلال السنوات الثلاثة الماضية حيث بلغت قيمة النفقات في عام 2016 (21.3) مليون دينار مقارنة مع (20.9) مليون دينار في 2017 أي بانخفاض نسبته (2%) عن العام السابق، كم سجلت انخفاض آخر في عام 2018 بنسبة (4.7%) عن العام السابق لتصل الى (19.9) مليون دينار. اما في عام 2019 فقد حققت النفقات العامة لبلديات الفئة (ج) ارتفاعاً نسبته (24.4%) لتصل الى (24.7) مليون دينار. جاء ذلك نتيجة زيادة عدد من نفقات بلديات الفئة (ج) والتي من ابرزها النفقات الرأسمالية الخدمية بقيمة (2.4) مليون دينار وزيادة الرواتب والأجور والعلاوات بقيمة (1.4) مليون دينار وزيادة المصاريف الإدارية والعمومية بقيمة (710.8) الف دينار عن العام السابق .
- تركزت نفقات بلديات الفئة (ج) في الانفاق على الرواتب والأجور و العلاوات والتي بلغ متوسط مساهمتها من اجمالي نفقات هذه الفئة (52.2%) خلال الفترة من 2016-2019، حيث بلغت قيمة الرواتب والأجور والعلاوات في عام 2016 (10.2) مليون دينار و (10.7) في عام 2017 أي بنسبة نمو (4.49%) عن العام السابق اما في عام 2018 فقد بلغت قيمة الرواتب والأجور والعلاوات (11.5) مليون دينار أي بنمو نسبته (7.6%) عن عام 2017. وفي عام 2019 فقد بلغت قيمة الرواتب والأجور والعلاوات (12.9) مليون دينار أي بزيادة نسبتها (12.1%)، يعزى السبب الرئيسي لهذه الزيادة الى استجابة الحكومة لمطالب موظفي البلديات لتحسين الأوضاع المعيشية للموظفين.

أوجه النفقات العامة لبلديات الفئة (ج) من اجمالي نفقات الفئة (ج) خلال 2016-2019

- تعد المصاريف الإدارية والعمومية، من النفقات التي تساهم بنسبة عالية في اجمالي النفقات العامة لبلديات الفئة (ج)، حيث بلغ متوسط مساهمتها من اجمالي النفقات العامة (14.3%) خلال الفترة من 2016-2019. تعد مصاريف كهرباء انارة الشوارع ومحروقات السيارات والآليات والتدفئة ونفقات الطوارئ من المصاريف التي تساهم بشكل كبير في ارتفاع قيمة المصاريف الإدارية والعمومية.

- انخفضت قيمة النفقات الرأسمالية الخدمية خلال الفترة من 2016 الى 2018 من (6.3) مليون دينار في 2016 الى (5.4) مليون دينار في 2017 ومن ثم (3.3) مليون دينار في عام 2018. وبذلك فإن الانخفاض في النفقات الرأسمالية الخدمية يعطي مؤشر على ضرورة التدخل من اجل الاستغلال الأمثل لمصادر الإيرادات في تحسين الخدمات الرأسمالية في البلديات والتقليل من نسبة الزيادة في الرواتب والأجور والعلاوات وكذلك النفقات الإدارية والعمومية الى الحد. اما في عام 2019، أدى انفاق بلديات الفئة (ج) على فتح وتعبيد الشوارع والانفاق على الخلطات الاسفلتية وانشاء الأرصفة والاطاريف والانفاق على انشاء مباني لاستخدام البلدية الى زيادة النفقات الرأسمالية بنسبة (72%) لتصبح (5.7) مليون دينار.

مساهمة أوجه النفقات العامة لبلديات الفئة (ج) في اجمالي نفقات الفئة (ج) خلال الفترة من 2016-2019

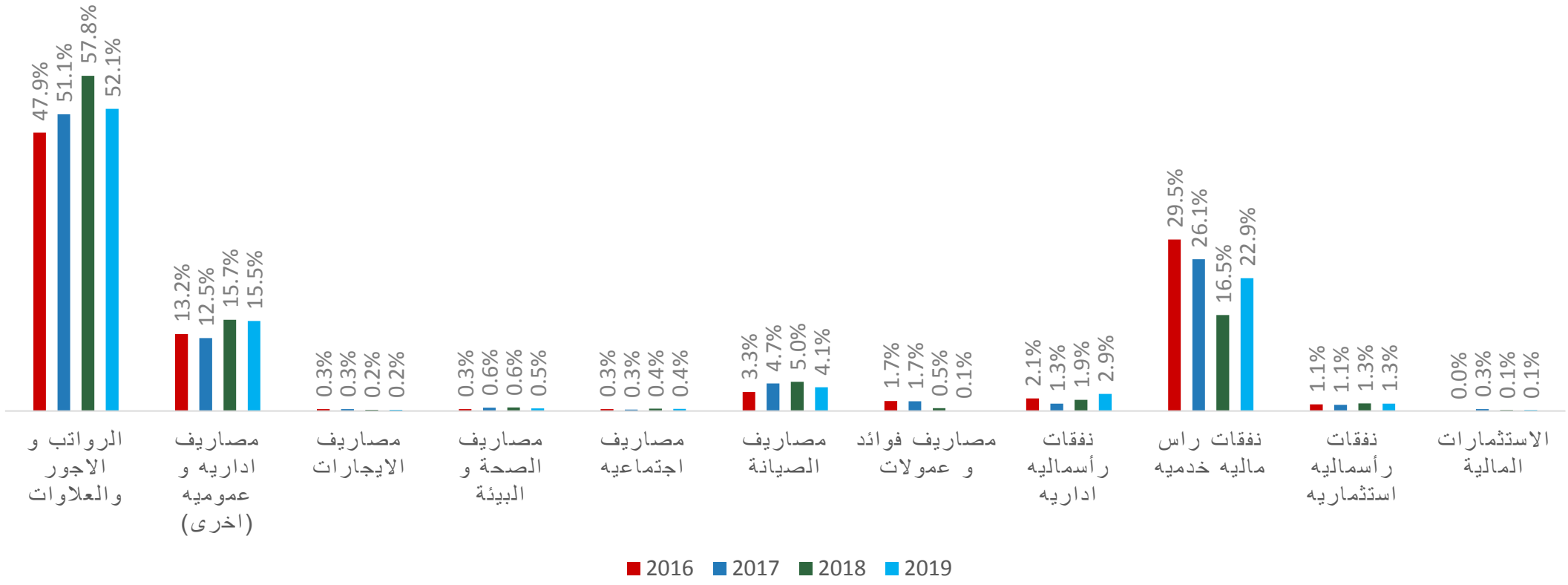

أوجه النفقات العامة لبلديات الفئة (ج) خلال الفترة2016-2019 (مليون دينار)

البند	2016	2017	2018	2019
الرواتب و الاجور والعلاوات	10.2	10.7	11.5	12.9
مصاريف اداريه و عموميه (اخرى)	2.8	2.6	3.1	3.8
مصاريف الايجارات	0.1	0.1	0.0	0.0
مصاريف الصحة و البيئة	0.1	0.1	0.1	0.1
مصاريف اجتماعيه	0.1	0.1	0.1	0.1
مصاريف الصيانة	0.7	1.0	1.0	1.0
مصاريف فوائد و عمولات	0.4	0.3	0.1	0.0
نفقات رأسماليه اداريه	0.5	0.3	0.4	0.7
نفقات راس ماليه خدميه	6.3	5.4	3.3	5.7
نفقات رأسماليه استثماريه	0.2	0.2	0.3	0.3
الاستثمارات المالية	0.0	0.1	0.0	0.0
المجموع	21.3	20.9	19.9	24.7

الوفر والعجز الكلي لبلديات المملكة خلال الفترة 2016 -2019

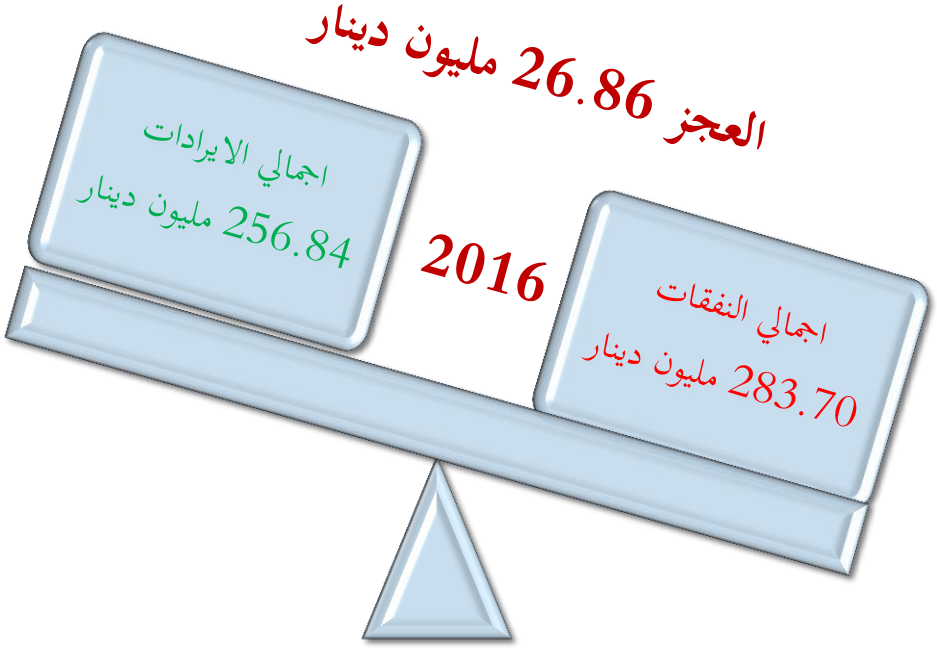

الوفر والعجز الكلي لبلديات المملكة خلال الفترة 2016 -2019

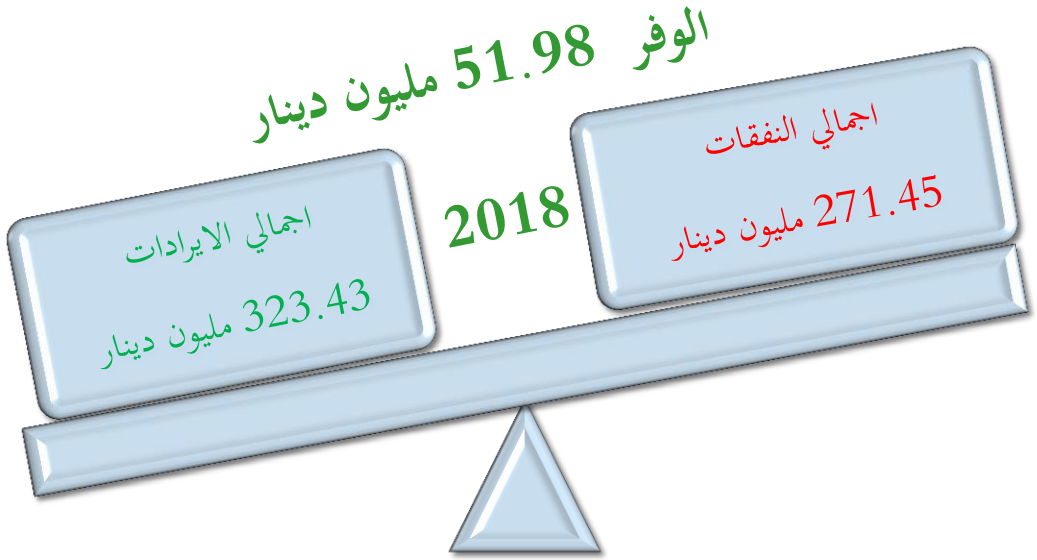

الوفر والعجز الكلي لبلديات المملكة خلال الفترة 2016-2019

- حققت بلديات المملكة خلال عامي 2016 و 2017 عجز مقداره (26.86 و 18.83) مليون دينار على التوالي. جاء ذلك نتيجة ارتفاع النفقات العامة للبلديات خلال تلك الفترة مقابل إيراداتها. حيث ساهمت الزيادة في الرواتب والأجور والعلاوات والزيادة بالمصاريف الإدارية والعمومية بالنسبة الأكبر في النفقات على حساب النفقات الرأسمالية الخدمية. ويعود السبب الى المبالغة في الإيرادات المتوقعة عند وضع الموازنة مما يستدعي المزيد من المراجعة والتدقيق والرقابة والمتابعة لموازنات البلديات.

- فيما تعافى الوضع المالي للبلديات خلال عام 2018 بحيث ارتفعت قيمة الإيرادات مقابل النفقات لتحقق وفر مقداره (51.98) مليون دينار. يرجع السبب الرئيسي في ذلك الى التدخلات الحكومية المباشرة التي جاءت لتخفيف الاعباء المالية على البلديات خاصة المتعلقة بمديونية البلديات لبنك تنمية المدن والقرى وكذلك الى القرار الحكومي القاضي بالإعفاء من الغرامات المترتبة على ضريبة الأبنية والأراضي (المسقفات). وبالتالي ارتفاع الإيرادات المتأتية من ضريبة الأبنية والأراضي، بالإضافة الى ارتفاع قيمة الإيرادات من المنح والمساعدات الحكومية. حيث ارتفعت إيرادات البلديات من الضرائب والرسوم لتصل الى (31.3) مليون دينار مقارنة (22.1 و25.5) مليون دينار في عامي 2016 و 2017 على التوالي. كما ساهم حصول البلديات على حصتها من مخصصات الضرائب والرسوم في زيادة اراداتها وتحقيق الوفر خلال عام 2018. بالإضافة تحسن أداء البلديات في تحصيل إيراداتها من العوائد والرسوم ومنع المكاره وجمع النفايات. إضافة الى ذلك انخفاض النفقات العامة في عام 2018 خاصة النفقات الرأسمالية الخدمية والتي جاء انخفاضها على حساب الزيادة في الرواتب والأجور والعلاوات بالمرتبة الأولى وزيادة المصاريف الإدارية والعمومية في المرتبة الثانية.

- أما في عام 2019، عاد العجز ليسيطر على الأداء المالي لبلديات المملكة بمقدار (56.87) مليون دينار، حيث يعزى ذلك الى ارتفاع النفقات المدعوم بزيادة الرواتب والأجور والعلاوات نتيجة استجابة الحكومة لمطالب موظفو البلديات لتحسين أوضاعهم المعيشية، بالإضافة الى ارتفاع المصاريف الإدارية والعمومية وكذلك الحاجة الملحة للبلديات لتحسين البنية التحتية التي تأثرت بشكل رئيسي بالتغير المناخي.

الوفر والعجز الكلي حسب فئات البلديات خلال 2016-2019 مليون دينار

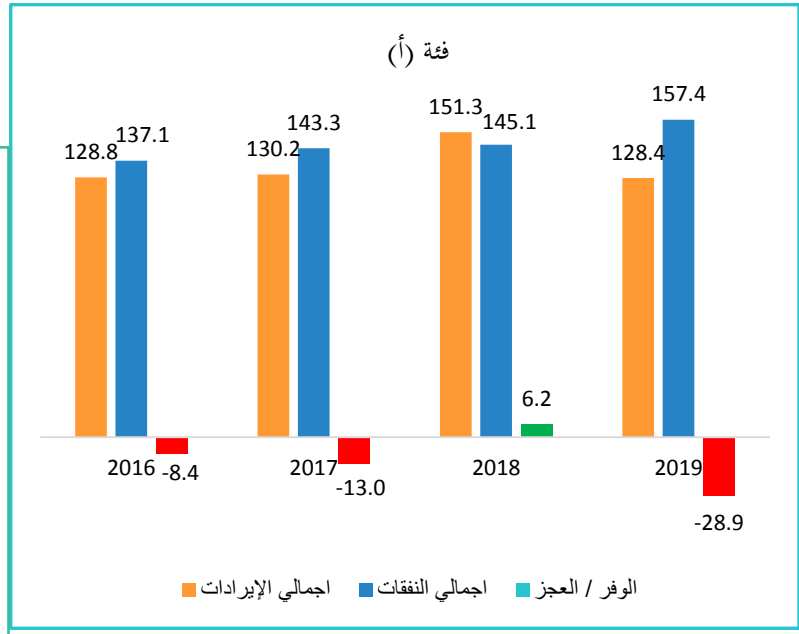

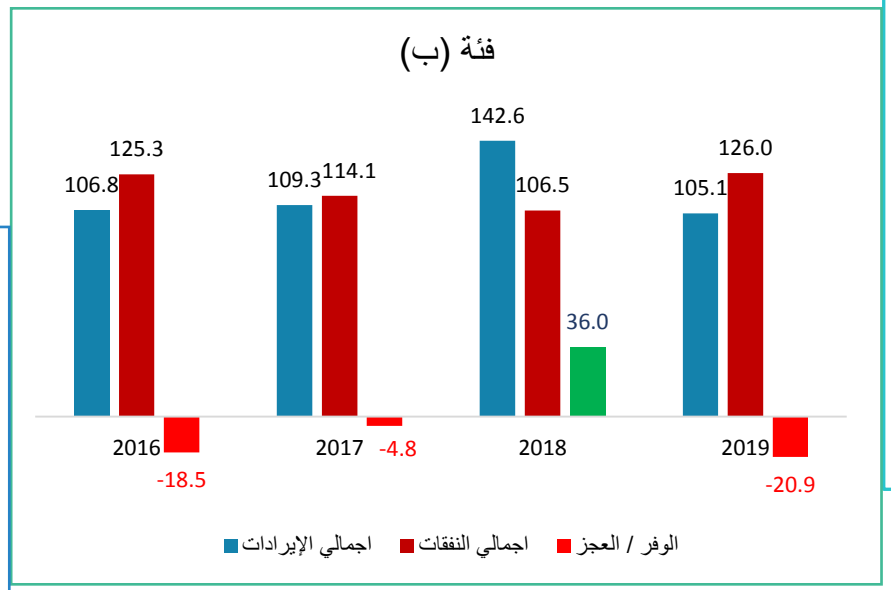

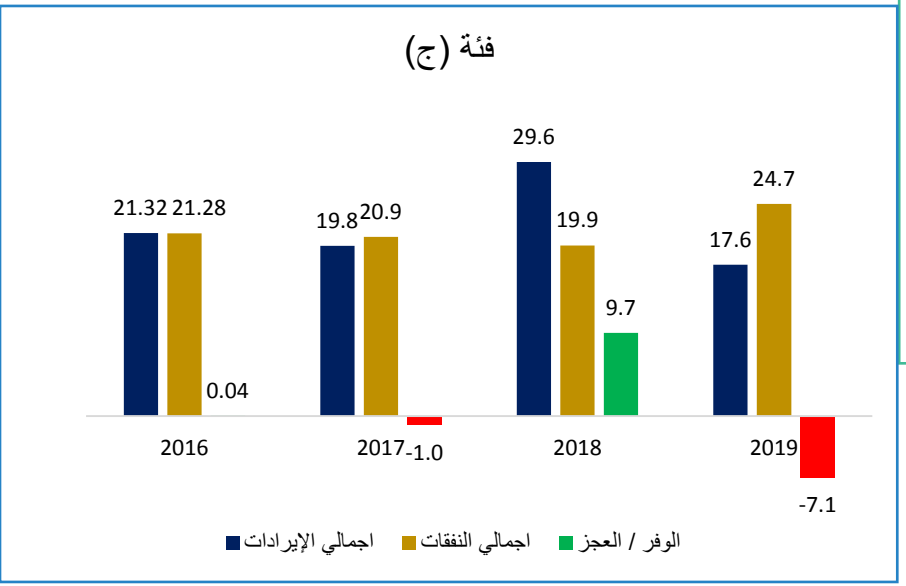

مديونية البلديات لصالح بنك تنمية المدن والقرى(ارصدة القروض)خلال الفترة 2016-2019

- بلغت قيمة ارصدة القروض (المديونية) المستحقة على بلديات المملكة لبنك تنمية المدن والقرى في عام 2016 (84) مليون دينار، منها (45.9) مليون دينار مديونية بلديات الفئة (أ) و (32.1) مليون دينار مديونية بلديات الفئة (ب) و (5.9) مليون دينار مديونية بلديات الفئة (ج)، اما في عام 2017 فقد ارتفع رصيد القروض بنسبة (10%) ليصل الى (92.7) مليون دينار منها (52.7) مليون دينار مديونية بلديات الفئة (أ) و (34.4 و 5.7) مليون دينار مديونية كل من بلديات الفئة (ب) و (ج) على التوالي. انخفضت مديونية بلديات المملكة بفئاتها المختلفة في عام 2018 بنسبة (36%) لتصل الى (58.9) مليون دينار، منها (49.1 و 9.7) مليون دينار مديونية بلديات الفئة (أ) و (ب) على التوالي و (185) الف دينار مديونية بلديات الفئة (ج)، حيث جاء هذا الانخفاض نتيجة للتدخل الحكومي المباشر لدعم البلديات والذي تمثل بسداد جزء من مديونية البلديات المتعلق بالقروض والالتزامات، وذلك كخطة انقاذ سريعة من الحكومة لتحسين الوضع المالي للبلديات والتخفيف من اعبائها المالية. اما في عام 2019 فقد ارتفع رصيد مديونية بلديات المملكة بنسبة (5.1%) لتصبح (62) مليون دينار وذلك لتلبية احتياجاتها المالية والخدمية. كان النصيب الأكبر لبلديات الفئة (ب) في رفع رصيد مديونية بلديات المملكة بمقدار (2.3) مليون دينار، كما وارتفعت مديونية بلديات الفئة (ج) بمقدار (1.2) مليون دينار، في حين انخفضت مديونية بلديات الفئة (أ) بمقدار (504.7) الف دينار لتصل الى (48.6) مليون دينار.

ديونية البلديات لصالح بنك تنمية المدن والقرى(الأقساط المسددة)خلال الفترة 2016-2019

- بلغت قيمة اجمالي الأقساط المسددة خلال عام 2016 (12.5) مليون دينار، منها (6.8) أقساط مسددة من بلديات الفئة (أ) و (4.1 و 1.6) مليون دينار أقساط مسددة من بلديات الفئة (ب) و (ج) على التوالي. أما في عام 2017 فقد بلغت قيمة الأقساط المسددة (8.2) مليون دينار منها (4) مليون دينار من بلديات الفئة (أ) و (3.6) مليون دينار من بلديات الفئة (ب) و (597) الف دينار من بلديات الفئة (ج). شهد عام 2018 ارتفاع كبير في قيمة الأقساط المسددة من قبل البلديات بفئاتها المختلفة ليصل الى (53.7) مليون دينار، منها (21.7) مليون اقساط مسددة من بلديات الفئة (أ)، حيث سددت بلدية جرش الكبرى أقساط بقيمة (6.5) مليون دينار و بلدية معان الكبرى قامت بتسديد (4.3) مليون دينار وسددت كل من بلدية عجلون الكبرى والطفيلة الكبرى مبلغ (3.5 و 3.4) مليون دينار على التوالي، بالإضافة الى المبالغ المسددة من البلديات الأخرى. فيما بلغت قيمة الأقساط المسددة من قبل بلديات الفئة (ب) (26.2) مليون دينار، منها (2.6) مليون دينار سدد من بلدية الجنيد و (1.8 و 1.6و 1.4) مليون دينار سددت من بلدية مؤتة والمزار وبلدية دير ابي سعيد وبلدية المعراض على التوالي. أما بلديات الفئة (ج) فقد عملت على تسديد (5.8) مليون دينار من أقساط القروض المترتبة عليها، تم تحقيق هذه التسديدات نتيجة التدخل الحكومي في تسديد مديونية البلديات لبنك تنمية المدن والقرى. وجاء التدخل الحكومي نتيجة ارتفاع مستوى المديونية في عدد كبير من البلديات والتي كانت تتجاوز المستوى المقبول وكانت خدمتها من أقسام وفوائد تثقل كاهل البلديات وتعرض وضعها المالي للمخاطر.

- اما في عام 2019 فقد عادت قيمة الأقساط المسددة من البلديات الى مستواها في السنوات السابقة والذي يتماشى مع الملائة المالية للبلديات في سداد مديونيتها، حيث بلغت قيمة الأقساط المسددة من بلديات المملكة في هذا العام (7.8) مليون دينار منها (6.3 و 1.5) مليون دينار أقساط مسددة من بلديات الفئة (أ) و(ب) على التوالي و (20.6) الف دينار أقساط مسددة من بلديات الفئة (ج).

مديونية البلديات لصالح بنك تنمية المدن والقرى(الفوائد المسددة)خلال الفترة 2016-2019

- بلغت قيمة الفوائد المسددة في عام 2016 (3.12) مليون دينار، منها (1.8) مليون فوائد مسددة من بلديات الفئة (أ)، و(1.1) مليون دينار فوائد مسددة من بلديات الفئة (ب) و (257.6) الف دينار فوائد مسددة من بلديات الفئة (ج). اما في عام 2017، فقد بلغت قيمة الفوائد المسددة من قبل بلديات المملكة (4.8) مليون دينار، منها (2.7) مليون دينار فوائد مسددة من بلديات الفئة (أ)، و (1.8) مليون دينار فوائد مسددة من بلديات الفئة (ب) و (299.3) الف دينار فوائد مسددة من بلديات الفئة (ج). في عام 2018 انخفضت قيمة الفوائد المسددة الى (3.8) مليون دينار منها (2.1) مليون دينار فوائد مسددة من بلديات الفئة (أ)، و (1.5) مليون دينار فوائد مسددة من بلديات الفئة (ب) و(229.4) الف دينار فوائد مسددة من بلديات الفئة (ج)، وذلك بفضل الدعم الحكومي للبلديات لسداد جزء كبير من مديونياتها والتزاماتها. اما في عام 2019 فقد بلغت قيمة الفوائد المسددة (4.5) مليون دينار، منها (3.9) مليون دينار فوائد مسددة من بلديات الفئة (أ) و (588.1 و 3.9) الف دينار فوائد مسددة من بلديات الفئة (ب) و (ج).

أرصدة القروض المستحقة على البلديات خلال الفترة 2016-2019

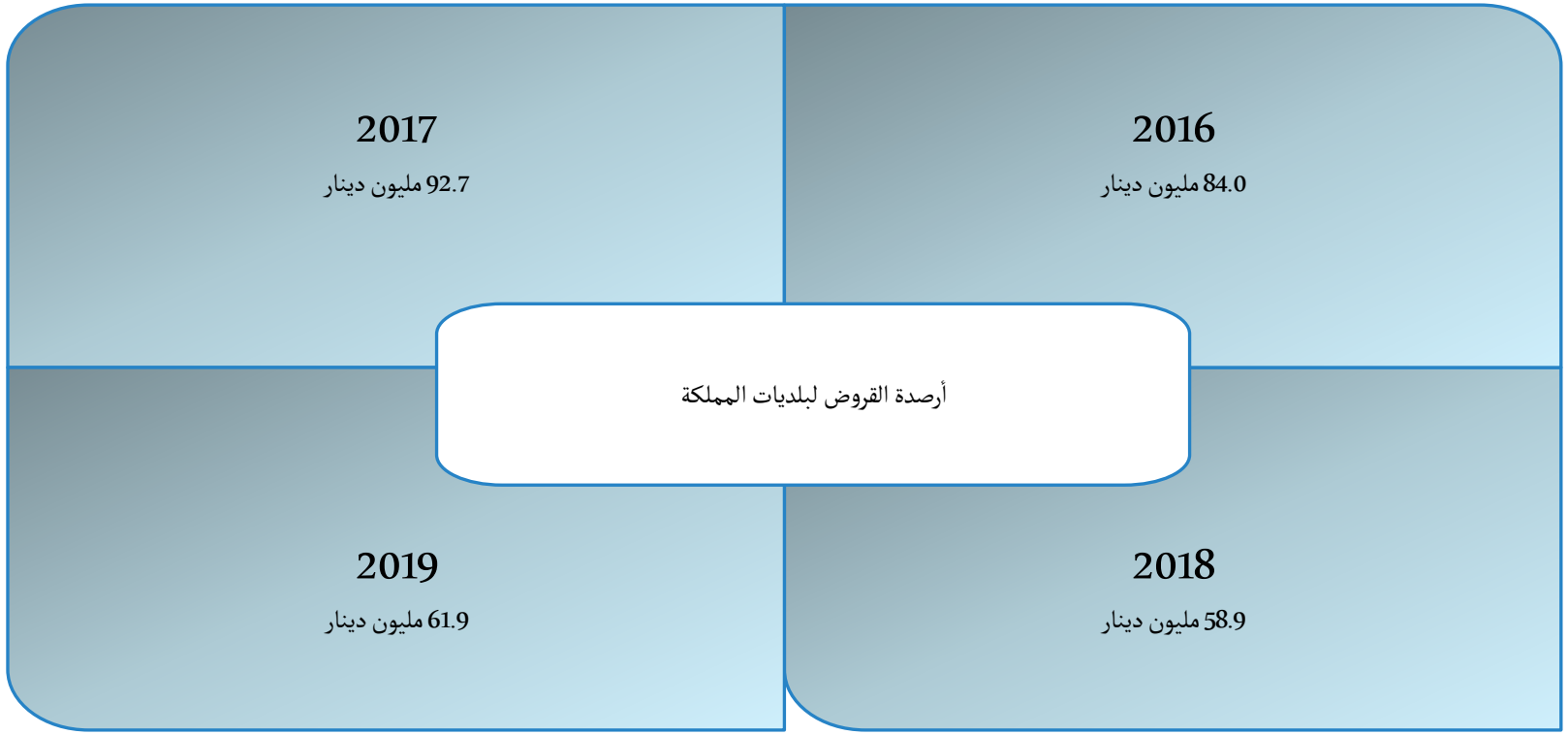

ارصدة القروض حسب فئات البلديات خلال الفترة 2016 - 2019

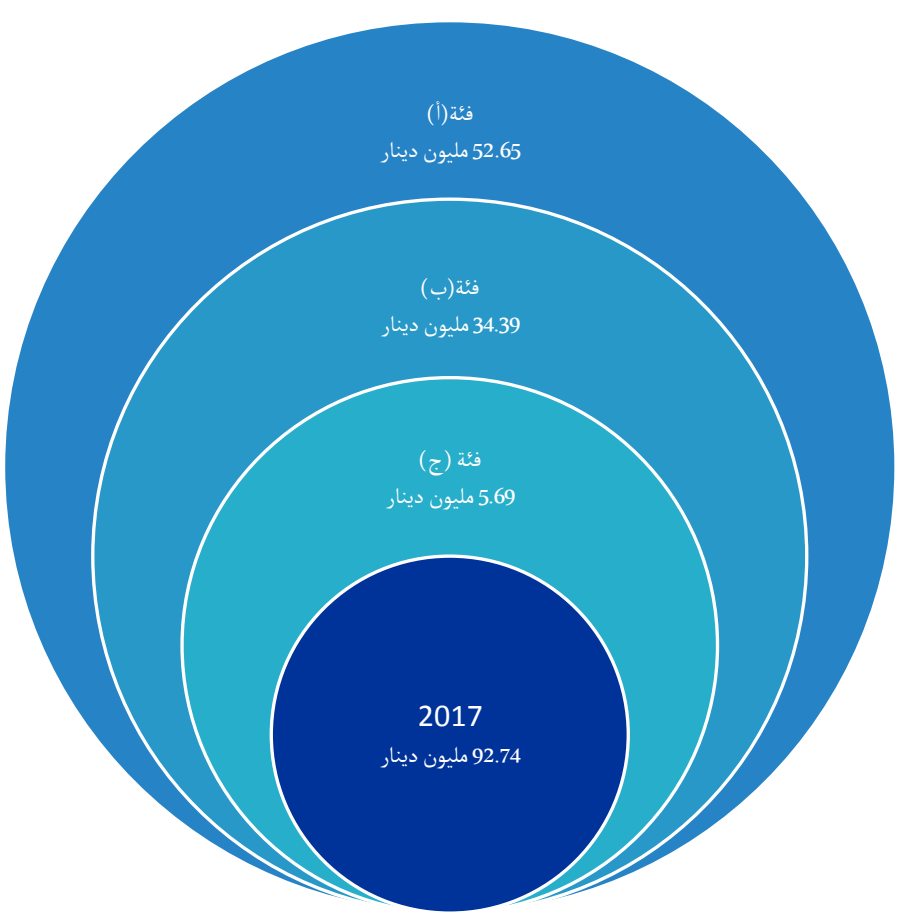

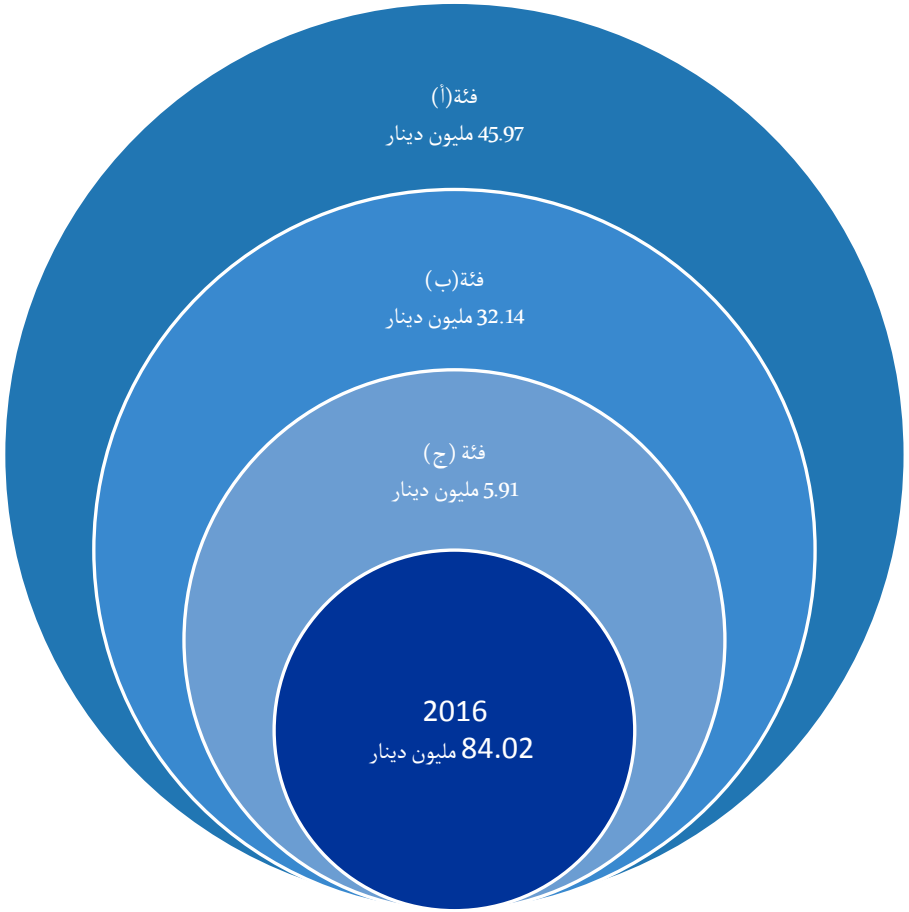

ارصدة القروض حسب فئات البلديات خلال الفترة 2016 - 2019

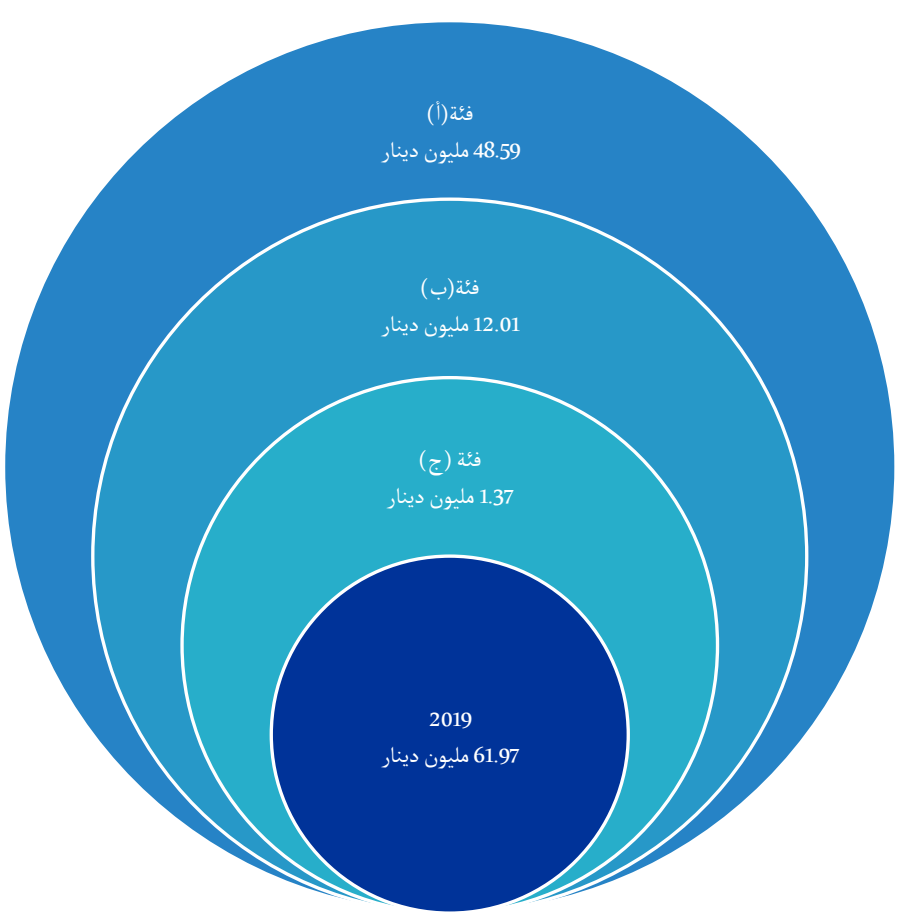

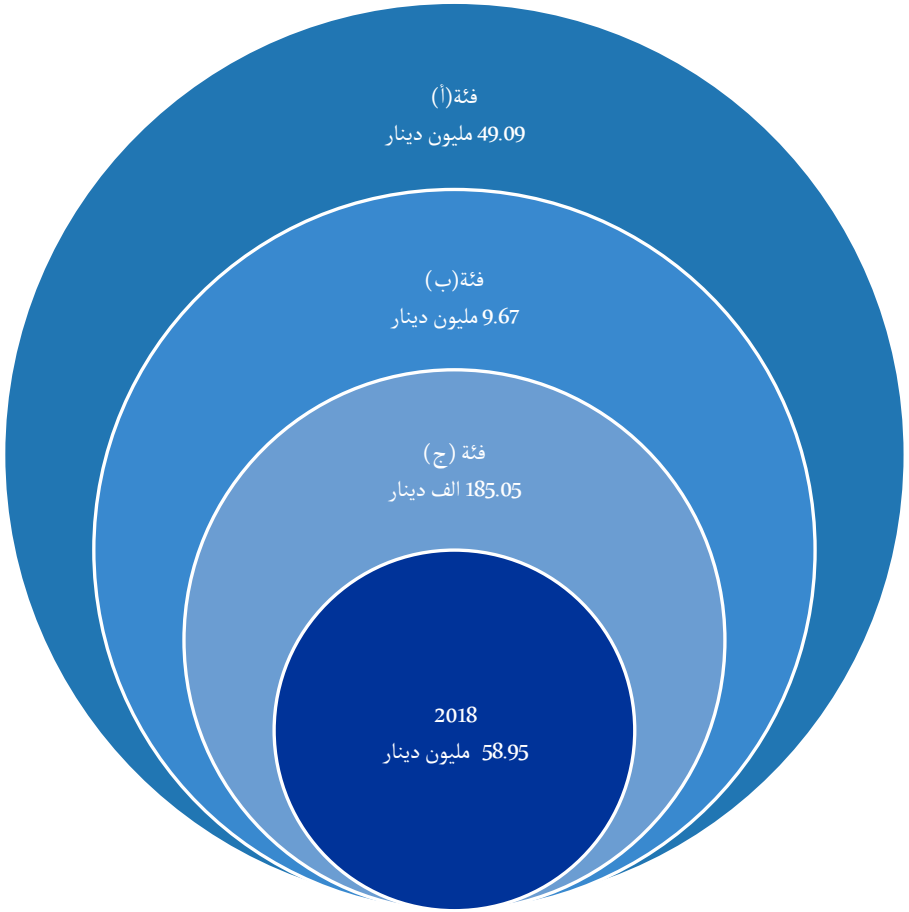

الاقساط المسددة والفوائد وخدمة الدين حسب فئات البلديات خلال الفترة 2016-2019 (مليون دينار)

تمثل خدمة الدين كافة المبالغ التي يتم سدادها مقابل الحصول على قرض، وتشمل جميع الأقساط والفوائد والعمولات. وتعتبر هذه النسبة مؤشر واضحا على كفاءة البلدية وقدرتها على توليد الإيرادات من أنشطتها التشغيلية لخدمة ديونها سواء قصيرة الاجل او طويلة الاجل.

بلغت قيمة خدمة الدين في بلديات المملكة في عام 2016 (15.6) مليون دينار منها (12.5) أقساط مسددة و (3.1) فوائد مسددة، وفي عام 2017 بلغت قيمة خدمة الدين (12.9) مليون دينار منها (8.2) مليون دينار أقساط مسددة و (4.8) مليون دينار فوائد مسددة ، اما في عام 2018 ونتيجة قيام الحكومة بسداد جزء من مديونية بلديات المملكة فقد ارتفعت قيمة خدمة الدين الى (57.5) مليون دينار حيث تبلغ قيمة الأقساط المسددة منها (53.7) مليون دينار والفوائد المسددة بقيمة (3.8) مليون دينار، لتعود في عام 2019 الى الانخفاض الى (12.3) مليون دينار مقسمة الى (7.8) مليون دينار أقساط مسددة و(4.5) مليون دينار فوائد مسددة.

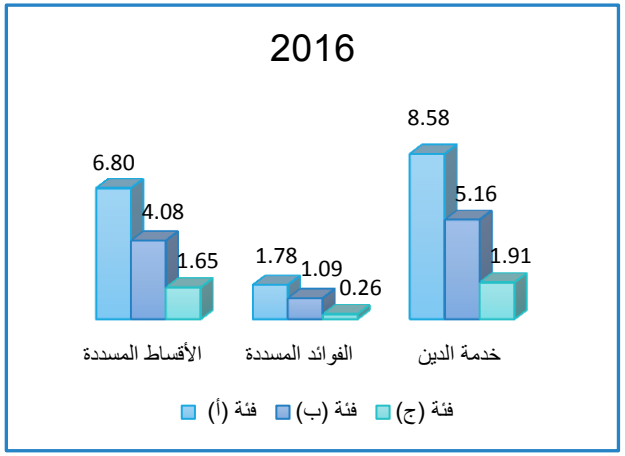

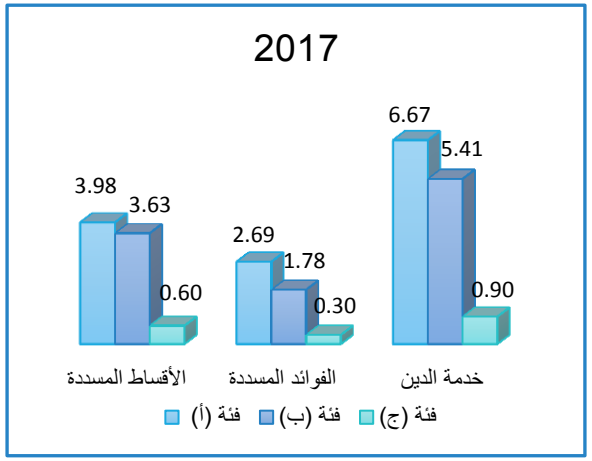

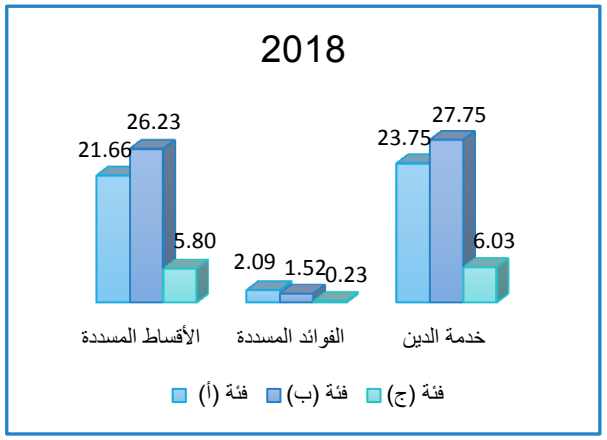

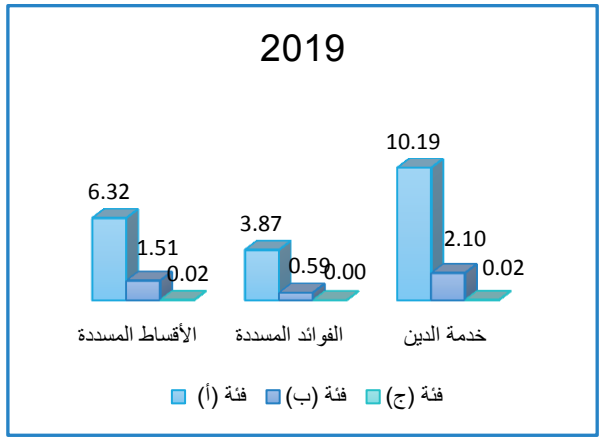

التدخلات الحكومية لتخفيف الأعباء المالية عن البلديات وتحسين واقع موظفيها

- اتخذت الحكومة الأردنية العديد من الإجراءات والتدخلات التي تسعى الى تحقيق الإصلاحات المالية في قطاع البلديات في المملكة، وتعزيز قدرة البلديات على أداء دورها كجهة خدماتية وتوفر الخدمات وتحسينها وإقامة المشاريع الرائدة والتي تنعكس إيجابا على المواطنين. كذلك اتخذت عدد من القرارات لتحسين الواقع المعيشي لموظفي البلديات بما يحقق العدالة الاجتماعية لهم من جهة ويدفع عجلة النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

- في عام 2018، حيث قامت الحكومة بتخفيض مديونية البلديات لبنك تنمية المدن والقرى، وللضمان الاجتماعي وتسديد جزء من التزاماتها وحساباتها المكشوفة، حيث بلغ مجموع الدعم الحكومي المباشر للبلديات لتسدين جزء من مديونية البلديات والتزاماتها (69.6) مليون دينار .

- فيما يتعلق **بتخفيض مديونية البلديات لبنك تنمية المدن والقرى** فقد تم تسديد مبلغ (49.5) مليون دينار على مرحلتين، بلغت قيمة المرحلة الأولى منها (36.4) مليون دينار و (13.1) مليون دينار في المرحلة الثانية*.

- قامت الحكومة بتسديد مديونية (61) بلدية من جميع الفئات، منها (42) بلدية تم تسديد مديونيتها لعام 2017 بالكامل بإجمالي (20.7) مليون دينار، كما وتم تسديد جزء من مديونية البلديات المتبقية لذات العام.

*المصدر: بنك تنمية المدن والقرى – قسم العمليات

التدخلات الحكومية لتخفيف الأعباء المالية عن البلديات وتحسين واقع موظفيها

حيث شمل التسديد الحسابات التالية:

- **حسابات مكشوفة** على البلديات بقيمة (13.3) مليون دينار،
- وتسديد **مساهمات الضمان الاجتماعي** بقيمة (4.9) مليون دينار،
- وتسديد **التزامات مختلفة** بقيمة (1.9) مليون دينار.

➢في عام 2019، وبهدف اتاحة الفرصة للشباب في ايجاد فرص عمل وتحسين أداء البلديات وتحسين المستوى المعيشي لموظفي البلديات وتحفيزهم على العمل بكفاءة وفاعلية اكبر فقد تم :

- تطبيق قرار مجلس الوزراء المتعلق بإحالة الموظفين الخاضعين لقانون التقاعد المدني الذين يشغلون الفئة الأولى والثانية والثالثة ممن بلغت خدمتهم الخاضعة للتقاعد (30) سنة فأكثر على التقاعد.
- الموافقة على صرف ما نسبته (30%) من قيمة مخصصات بند المكافأت المقررة لكل بلدية (أي بواقع 25 دينار شهرياً) لجميع الموظفين تخضع للضمان الاجتماعي وفقاً للتشريعات المعمول بها والذي أدى بدوره الى ارتفاع نفقات البلديات خاصة بند الرواتب والأجور والعلاوات.
- شمول سواقي الضاغطات والآليات التي تنقل النفايات وعامليها بعلاوة بدل عدوى تبلغ (25) دينار
- تحديد الحد الأدنى لأجور عمال المياومة ب (9) دنانير.

الإيرادات التشغيلية

الإيرادات التشغيلية.

- إيرادات التشغيل الذاتي.
- المنح التشغيلية.

الإيرادات التشغيلية لبلديات المملكة خلال الفترة 2016-2019

- تقسم الإيرادات التشغيلية لبلديات المملكة الى جزئيين الأول يعنى بإيرادات التشغيل الذاتي والثاني بالمنح التشغيلية، حيث تم اعتبار المساهمات والتبرعات الحكومية من ضمن الإيرادات التشغيلية كون الهدف الرئيسي منها استدامة العمل البلدي الرئيسي.

- بلغت قيمة الإيرادات التشغيلية لبلديات المملكة في عام 2016 ما قيمته (255.2) مليون دينار منها (245.7) مليون دينار إيرادات التشغيل الذاتي و (9.5) مليون دينار مساهمات وتبرعات حكومية. في عام 2017 انخفضت بنسبة ضئيلة جدا نتيجة انخفاض المساهمات والتبرعات الحكومية لتصل الى (255.1) مليون دينار منها (246.2) مليون دينار إيرادات التشغيل الذاتي و (8.9) مليون دينار مساهمات وتبرعات حكومية .أما في عام 2018، فقد ارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة (25%) عن العام السابق لتصل الى قيمة (319.9) مليون دينار، منها (283.6) مليون دينار إيرادات التشغيل الذاتي (والتي ساهم القرار الحكومي بالإعفاء من الغرامات المترتبة على ضريبة الأبنية والأراضي (المسقفات) وكذلك ارتفاع قيمة المخصصات من الضرائب والرسوم الى ارتفاعها بشكل كبير) و(36.3) مليون مساعدات وتبرعات حكومية. في عام 2019 عادت الإيرادات التشغيلية خاصة إيرادات التشغيل الذاتي الى مستواها الطبيعي لتنخفض بنسبة (23%) عن العام السابق وتصل الى (247.4) مليون دينار منها (222.8) إيرادات التشغيل الذاتي و(24.6) منح تشغيلية.

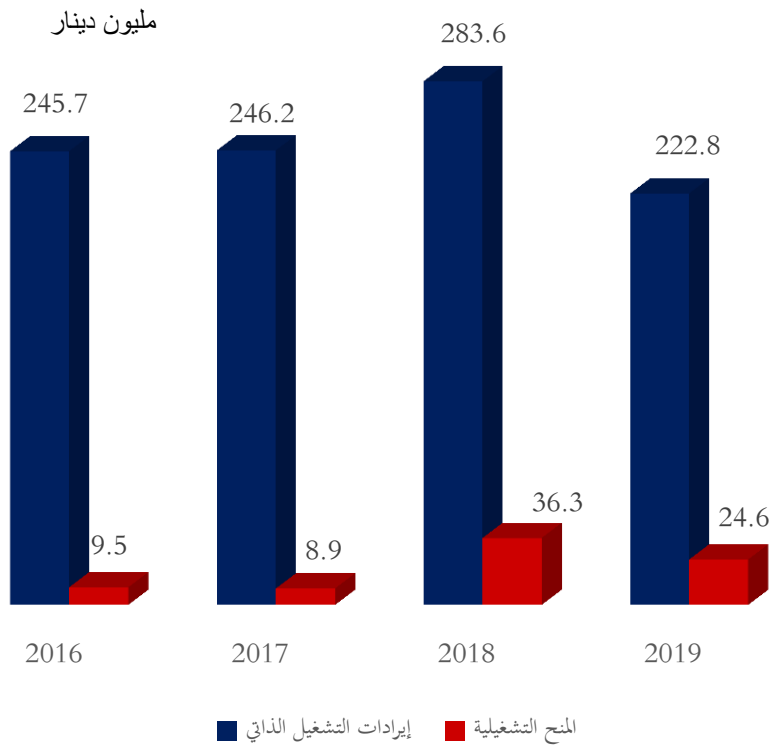

الإيرادات التشغيلية لبلديات المملكة حسب فئة البلديات خلال الفترة 2016-2019 (مليون دينار)

- بالنظر الى بلديات المملكة بفئاتها المختلفة، احتلت بلديات الفئة (أ) الحصة الأكبر من اجمالي الإيرادات التشغيلية للمملكة خلال الفترة 2016-2019. كما نلاحظ تقارب نسب نمو الإيرادات التشغيلية للبلديات خلال تلك الفترة. الا انها ارتفعت بشكل ملحوظ في عام 2018 مقارنة بالأعوام السابقة، كان ذلك نتيجة التدخلات الحكومية والمتمثلة بالمنح التشغيلية.

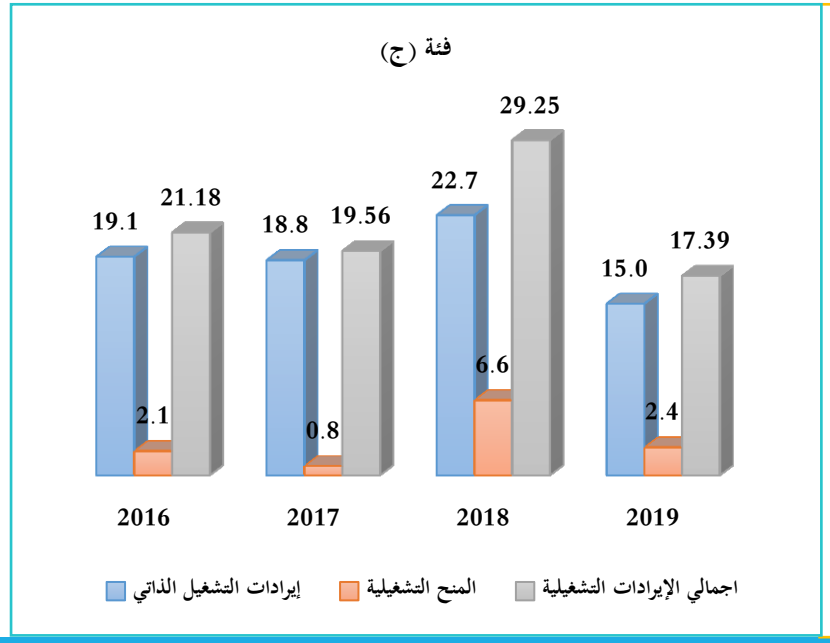

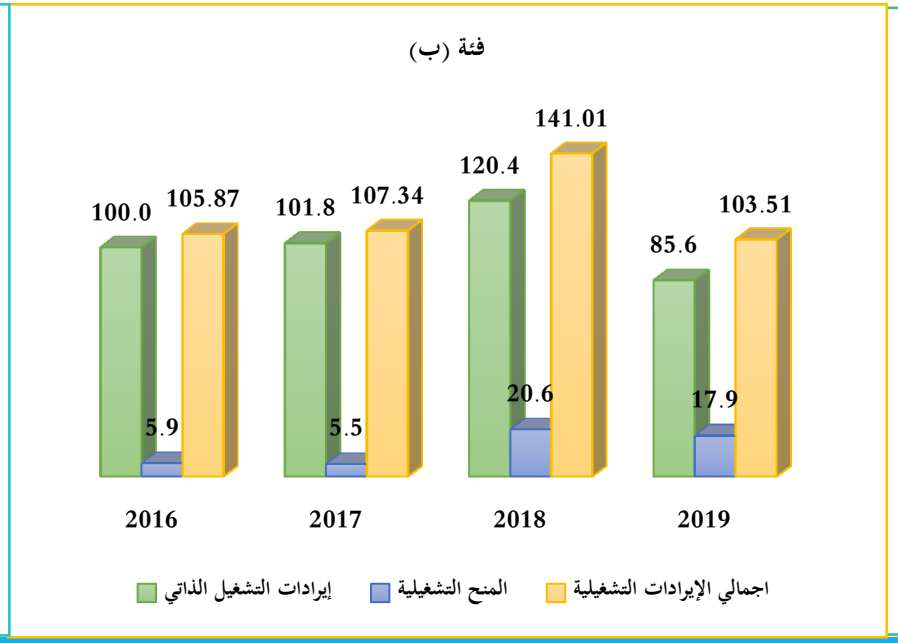

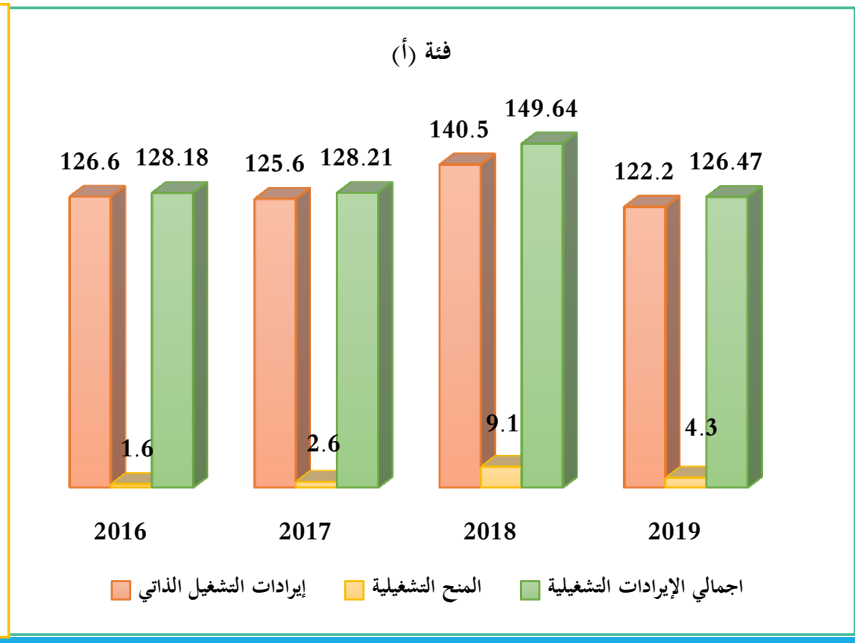

توزيع الإيرادات التشغيلية من اجمالي الإيرادات التشغيلية لبلديات المملكة خلال الفترة 2016-2019

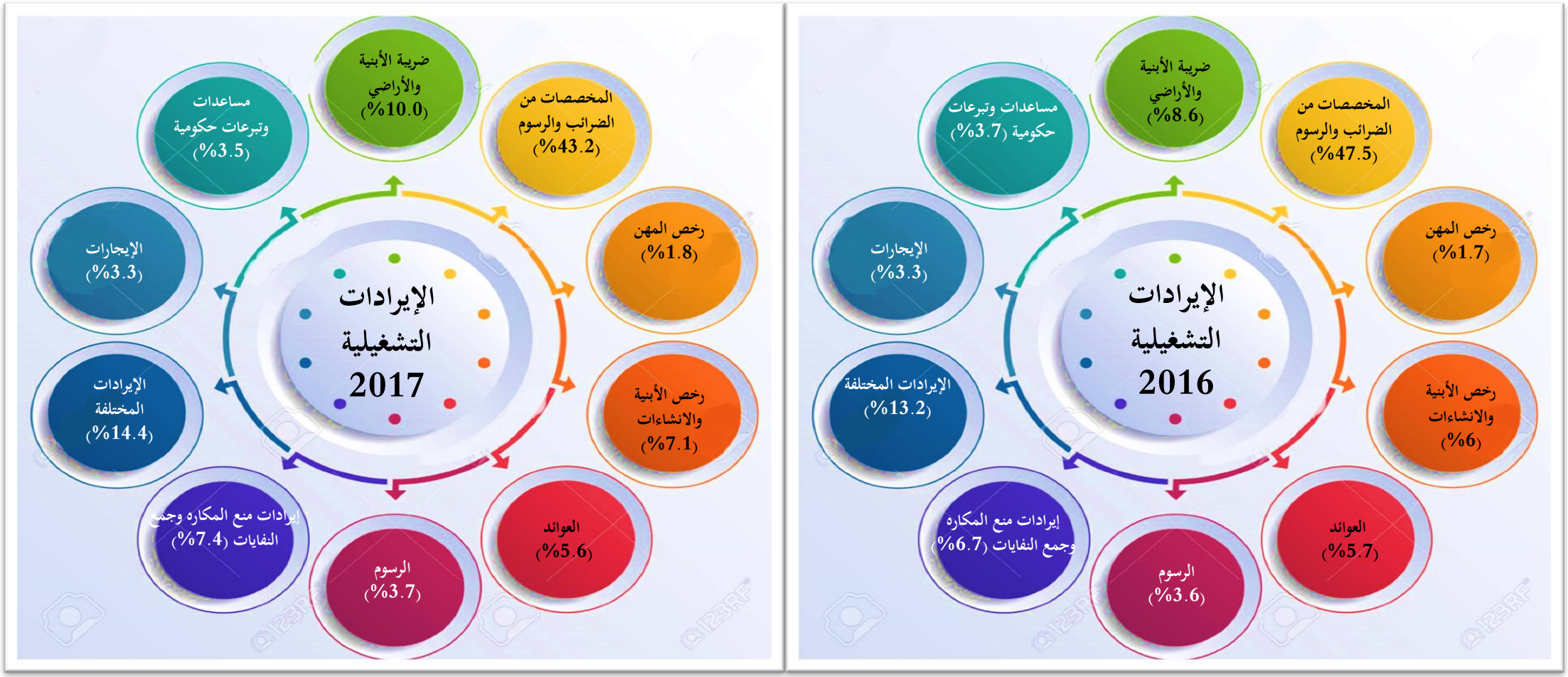

توزيع الإيرادات التشغيلية من اجمالي الإيرادات التشغيلية لبلديات المملكة خلال الفترة 2016-2019

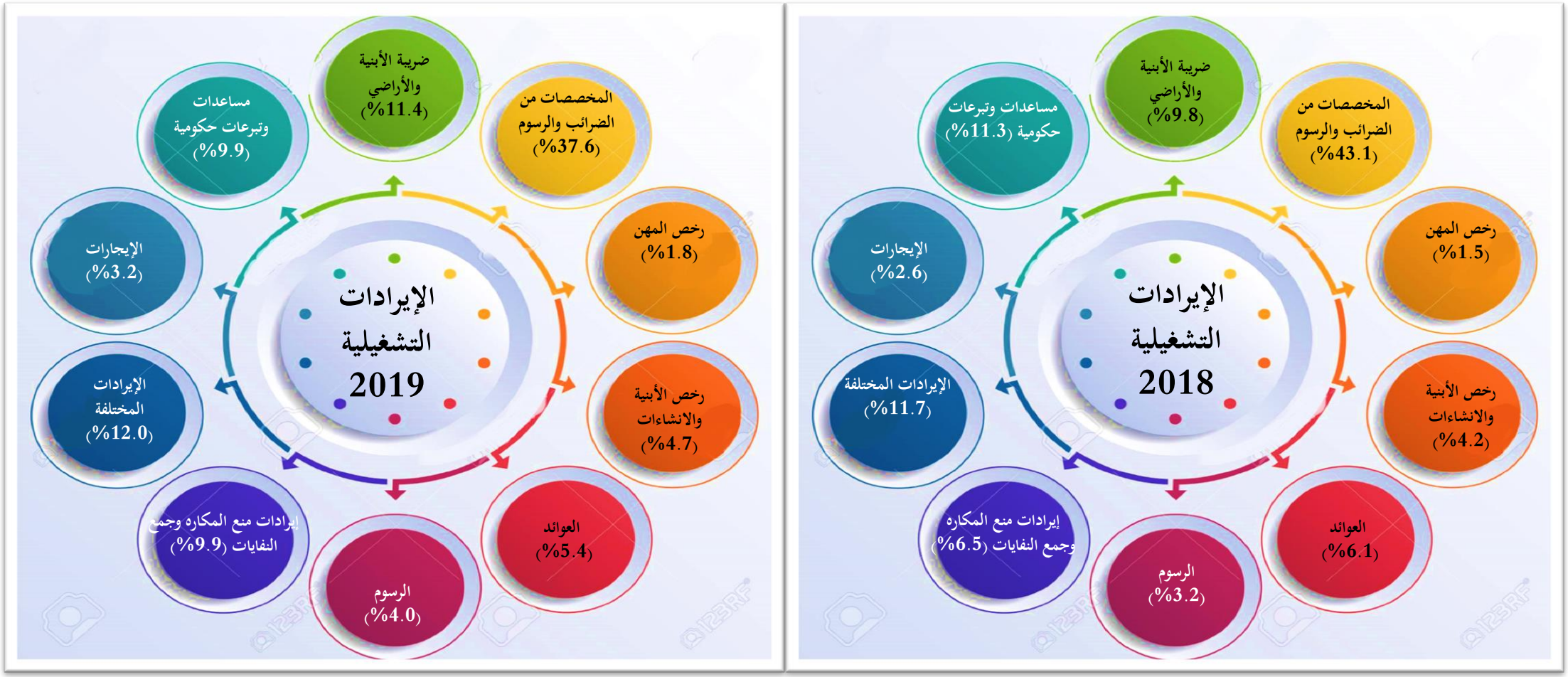

الإيرادات التشغيلية لبلديات المملكة خلال الفترة 2016-2019 (مليون دينار)

2019	2018	2017	2016	الإيرادات التشغيلية
222.8	283.6	246.2	245.7	إيرادات التشغيل الذاتي
28.3	31.4	25.5	22.1	ضريبة الأبنية و الاراضي
93.1	138.0	110.2	121.2	المخصصات من الضرائب و الرسوم
4.5	4.7	4.6	4.2	رخص المهن
11.6	13.4	18.2	15.2	رخص الأبنية و الانشاءات
13.5	19.4	14.2	14.6	العوائد
9.9	10.2	9.5	9.3	الرسوم
24.4	20.9	18.9	17.1	ايرادات منع المكاره و جمع النفايات
29.6	37.4	36.7	33.6	الايرادات المختلفة
7.9	8.2	8.3	8.3	الايجارات
24.6	36.3	8.9	9.5	المنح التشغيلية
24.6	36.3	8.9	9.5	مساهمات و تبرعات حكومية
247.4	319.9	255.1	255.2	اجمالي الإيرادات التشغيلية

الإيرادات التشغيلية لبلديات الفئة (أ) خلال الفترة2016-2019 (مليون دينار)

البند	2016	2017	2018	2019
الإيرادات التشغيلية				
إيرادات التشغيل الذاتي	126.6	125.6	140.5	122.2
ضريبة الأبنية و الاراضي	16.4	18.6	23.8	21.6
المخصصات من الضرائب و الرسوم	42.8	34.2	43.1	31.1
رخص المهن	2.8	3.1	3.1	3.0
رخص الأبنية و الانشاءات	11.6	12.2	9.0	7.9
العوائد	6.0	6.7	5.7	5.9
الرسوم	7.6	7.3	8.3	7.9
ايرادات منع المكاره و جمع النفايات	12.3	12.7	15.6	18.4
الايرادات المختلفة	20.9	24.6	25.8	20.6
الايجارات	6.2	6.2	6.0	5.9
المنح التشغيلية	1.6	2.6	9.1	4.3
مساهمات و تبرعات حكومية	1.6	2.6	9.1	4.3
اجمالي الإيرادات التشغيلية	128.2	128.2	149.6	126.5

الإيرادات التشغيلية لبلديات الفئة (ب) خلال الفترة 2016-2019 (مليون دينار)

البند	2016	2017	2018	2019
الإيرادات التشغيلية				
إيرادات التشغيل الذاتي	100.0	101.8	120.4	85.6
ضريبة الأبنية و الاراضي	5.2	6.5	7.0	6.2
المخصصات من الضرائب و الرسوم	64.3	62.1	78.3	51.6
رخص المهن	1.3	1.4	1.4	1.4
رخص الأبنية و الانشاءات	3.3	5.6	4.1	3.4
العوائد	8.0	7.0	12.0	7.3
الرسوم	1.6	2.0	1.7	1.9
ايرادات منع المكاره و جمع النفايات	4.4	5.8	4.9	5.6
الايرادات المختلفة	9.9	9.4	9.0	6.4
الايجارات	2.0	1.9	2.1	1.8
المنح التشغيلية	5.9	5.5	20.6	17.9
مساهمات و تبرعات حكومية	5.9	5.5	20.6	17.9
اجمالي الإيرادات التشغيلية	105.9	107.3	141.0	103.5

الإيرادات التشغيلية لبلديات الفئة (ج) خلال الفترة 2016-2019 (مليون دينار)

البند	2016	2017	2018	2019
الإيرادات التشغيلية				
إيرادات التشغيل الذاتي	19.1	18.8	22.7	15.0
ضريبة الأبنية و الاراضي	0.4	0.4	0.5	0.5
المخصصات من الضرائب و الرسوم	14.1	13.9	16.6	10.4
رخص المهن	0.2	0.2	0.2	0.2
رخص الأبنية و الانشاءات	0.3	0.4	0.3	0.3
العوائد	0.6	0.4	1.7	0.3
الرسوم	0.1	0.1	0.2	0.1
ايرادات منع المكاره و جمع النفايات	0.4	0.4	0.4	0.4
الايرادات المختلفة	2.8	2.7	2.6	2.6
الايجارات	0.2	0.2	0.1	0.1
المنح التشغيلية	2.1	0.8	6.6	2.4
مساهمات و تبرعات حكومية	2.1	0.8	6.6	2.4
اجمالي الإيرادات التشغيلية	21.2	19.6	29.2	17.4

الإيرادات الرأسمالية

الإيرادات الرأسمالية لبلديات المملكة وحسب الفئات خلال الفترة 2016-2019

- بلغت قيمة الإيرادات الرأسمالية لبلديات المملكة في عام 2016 (1.61) مليون دينار معظمها إيرادات الاستثمارات المالية والبالغة (881.1) الف دينار و إيرادات فوائد بقيمة (432.4) الف دينار ومنح رأسمالية متمثلة بمساهمات وتبرعات القطاع الخاص ومساهمات وتبرعات المواطنين بقيمة (219.3) الف دينار. اما في عام 2017 فقد بلغت قيمة الإيرادات الرأسمالية لبلديات المملكة (4.3) مليون دينار، أي بارتفاع نسبته (164%) عن العام السابق جاء ذلك بفعل الزيادة في إيرادات الاستثمارات المالية البالغة (3.0) مليون دينار والمتمثل بأرباح البلديات من المساهمة في رأسمال بنك تنمية المدن والقرى وارباح المساهمة في الشركات والمؤسسات.

- في عام 2018، انخفضت الإيرادات الرأسمالية لبلديات المملكة بنسبة (17%) لتصل الى (3.5) مليون دينار جاء ذلك بفعل الانخفاض في إيرادات الاستثمارات المالية وايرادات الفوائد، اما المنح الرأسمالية فقد ارتفعت قيمتها في عام 2018 لتصل الى (780.7) الف دينار مقارنة مع (467.7) الف دينار في عام 2017

- أما في عام 2019، عادت الإيرادات الرأسمالية لبلديات المملكة بالارتفاع نتيجة الزيادة في كل من إيرادات الاستثمارات المالية وايرادات الفوائد. اما المنح الرأسمالية فقد انخفضت عن العام السابق لتصل الى (485.9) الف دينار.

- استناداً لما سبق، نلاحظ انخفاض قيمة مساهمات وتبرعات القطاع الخاص خلال الفترة 2016-2019 ونظراً لأهمية هذا النوع من الإيرادات فلا بد من التركيز على تحفيز القطاع الخاص لزيادة هذه المبالغ وانفاقها على النواحي الاستثمارية التي تحسن من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلديات وإيجاد فرص عمل ملائمة للمواطنين.

- كذلك الحال بالنسبة الى إيرادات مشاريع انتاج السلع والخدمات والتي تعد مساهمتها في إجمالي الإيرادات الرأسمالية منخفضة جداً، وبناءً على ذلك يجب التركيز على هذه الإيرادات لتكون مصادر إيرادات اضافية للبلديات تلبي الزيادة المستمرة في النفقات. حيث بلغت في عام 2016 (78.4) الف دينار و (103) الف دينار في عام 2017 و (149.1 و 113.9) الف دينار في عامي 2018 و 2019 على التوالي.

الإيرادات الرأسمالية لبلديات المملكة خلال الفترة 2016-2019 (مليون دينار)

البند	2016	2017	2018	2019
ايرادات مشاريع انتاج السلع و الخدمات	0.08	0.10	0.15	0.11
ايرادات الفوائد	0.43	0.69	0.54	0.62
ايرادات الاستثمارات المالية	0.88	3.00	2.06	2.61
المنح الرأسمالية	0.22	0.47	0.78	0.49
مساهمات و تبرعات القطاع الخاص	0.19	0.43	0.75	0.48
مساهمات و تبرعات المواطنين	0.03	0.04	0.03	0.00
اجمالي الإيرادات الرأسمالية	**1.61**	**4.26**	**3.54**	**3.83**

الإيرادات الرأسمالية لبلديات المملكة حسب الفئات خلال الفترة 2016-2019 (مليون دينار)

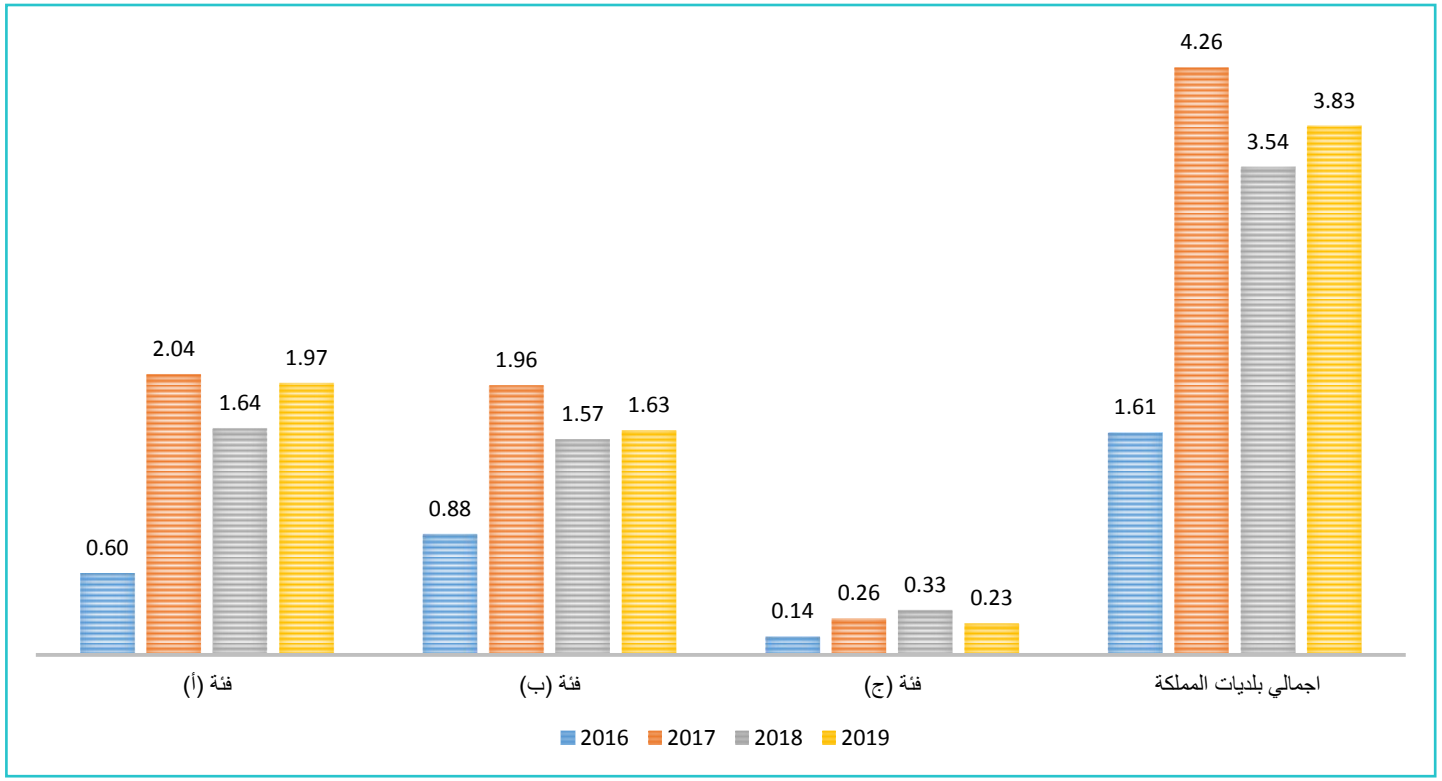

- تقاربت مساهمة بلديات الفئة (أ) والفئة (ب) من حيث مساهمة إيراداتها الرأسمالية من اجمالي الإيرادات الرأسمالية لبلديات المملكة، اما بلديات الفئة (ج) فقد ساهمت إيراداتها الرأسمالية بشكل محدود في اجمالي الإيرادات الرأسمالية لبلديات المملكة خلال الفترة 2016-2019.

النفقات التشغيلية

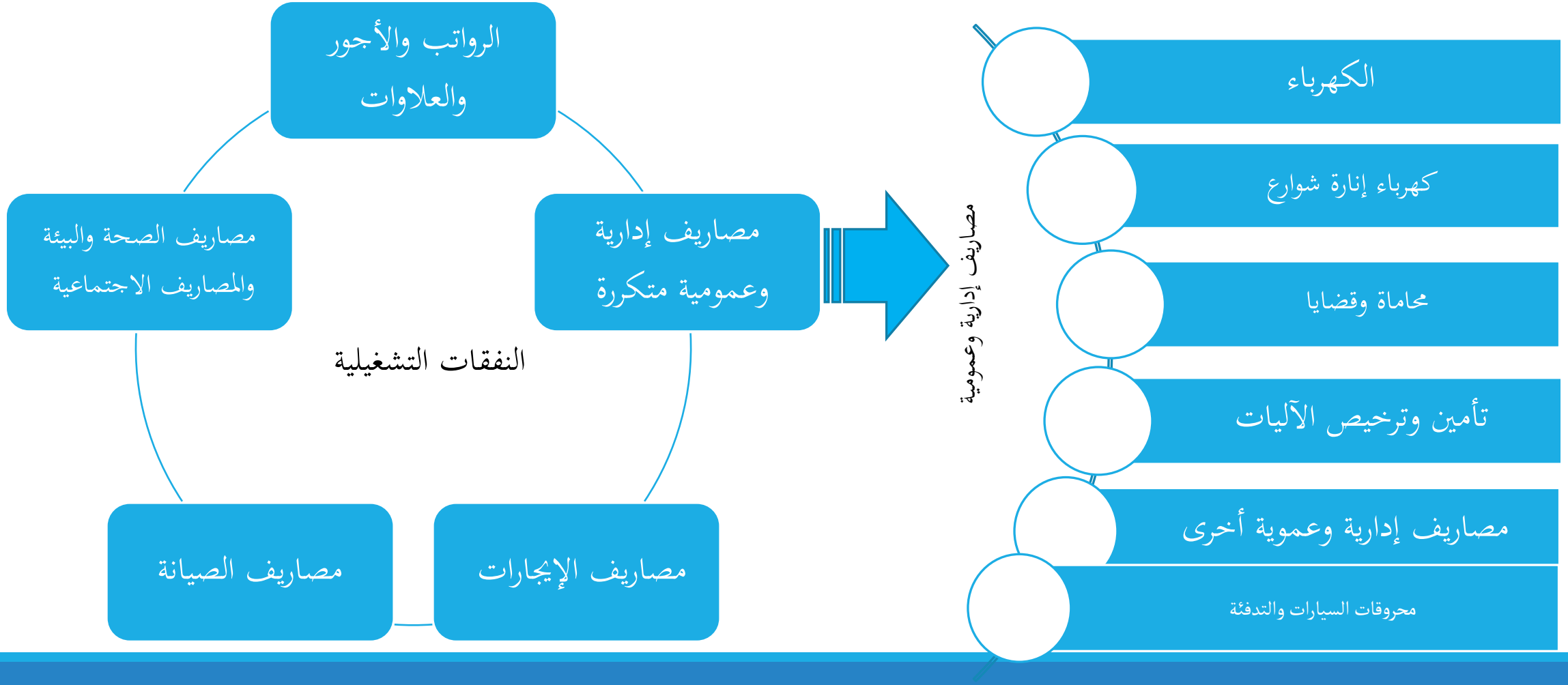

النفقات التشغيلية لبلديات المملكة خلال الفترة 2016-2019

- بلغت قيمة النفقات التشغيلية لبلديات المملكة في عام 2016 (181.7) مليون دينار، حيث بلغت قيمة الرواتب والأجور والعلاوات (132.9) مليون من اجمالي قيمة النفقات التشغيلية، اما المصاريف الإدارية والعمومية فقد بلغت قيمتها (30.2) مليون دينار منها (14.7) مليون دينار مصاريف كهرباء انارة الشوارع و (6.7) مليون دينار مصاريف محروقات السيارات والاليات والتدفئة، اما قيمة مصاريف الصيانة والتي حلت بالمرتبة الثالثة من اجمالي النفقات التشغيلية فقد بلغت (14.6) مليون دينار منها (7.2) مليون مصاريف صيانة قطع غيار السيارات والاليات و (3.2) مليون دينار مصاريف صيانة الشوارع. اما عام 2017، فقد شهد ارتفاع في قيمة النفقات التشغيلية بنسبة (6.4%) لتصل الى (193.2) مليون دينار، السبب الرئيسي لذلك كان نتيجة زيادة الرواتب والأجور والعلاوات بنسبة (6.4%) لتصل قيمتها الى (140.3) مليون دينار. كذلك هو الحال في عام 2018 حيث نمت النفقات التشغيلية بنسبة (7.9%) عن العام السابق لتصل الى (208.6) مليون دينار، منها (150.3) مليون دينار قيمة الرواتب والأجور والعلاوات والتي ارتفعت أيضا قيمتها عن العام السابق بنسبة (7.1%)، كما ارتفعت المصاريف الإدارية والعمومية بنسبة (16%) لتصل الى (39.5) مليون دينار مقارنة مع (34.2) مليون دينار، وذلك نتيجة ارتفاع مصاريف محروقات السيارات والاليات والتدفئة بشكل رئيسي بالإضافة الى المصاريف الإدارية والعمومية الأخرى.

- اما في عام 2019 ونتيجة لاتخاذ الحكومة القرار بتحسين المستوى المعيشي لموظفي البلديات، فقد ازدادت قيمة النفقات التشغيلية لبلديات المملكة بنسبة (11.9%) لتصل الي (233.4) مليون دينار مصحوبة بزيادة نسبتها (14.4%) في الرواتب والأجور والعلاوات لتصبح (171.9) مليون دينار. بالإضافة الى ارتفاع مصاريف كهرباء انارة الشوارع بنسبة (12.2%) عن العام السابق لتصبح (17.8) مليون دينار مقارنة مع (15.9) مليون دينار في 2018، مما يتطلب زيادة تكثيف الجهود للتخفيف من انارة الشوارع واستبدال المصابيح الحالية بمصابيح التوفير، حتى يتسنى للبلديات استخدام الفائض في تمويل المصاريف الإدارية الخدمية التي تساهم في تلبية احتياجات المواطنين من جهة وتحقيق التنمية المستدامة في البلديات.

- تحتل النفقات التشغيلية لبلديات الفئة (أ) المرتبة الأولى في مساهمتها بإجمالي النفقات التشغيلية لبلديات المملكة حيث بلغت قيمة النفقات التشغيلية لبلديات الفئة (أ) (95.1 و102.7 و 108.5 و 120.8) للأعوام من 2016 الى 2019 على التوالي، فيما حلت النفقات التشغيلية لبلديات الفئة (ب) بالمرتبة الثانية بقيمة (72.7 و 76.0 و 84.2 و 94.6) للفترة ذاتها على التوالي، اما بلديات الفئة (ج) فقد حلت النفقات التشغيلية لبلديات هذه الفئة بالمركز الثالث من اجمالي النفقات التشغيلية لبلديات المملكة في الفترة من 2016 الى 2019 بقيمة (13.9 و 14.5 و 15.8 و 18.0) مليون دينار على التوالي.

النفقات التشغيلية لبلديات المملكة خلال الفترة 2016-2019 (مليون دينار)

البند	2016	2017	2018	2019
الرواتب والأجور والعلاوات	**132.9**	**140.3**	**150.3**	**171.9**
مصاريف ادارية و عموميه (متكررة)	**30.2**	**34.2**	**39.5**	**41.8**
الكهرباء	1.1	1.3	1.8	2.1
كهرباء انارة الشوارع	14.7	16.0	15.9	17.8
محروقات السيارات و الاليات و التدفئة	6.7	7.9	9.9	10.8
تامين و ترخيص الاليات و السيارات	1.5	1.6	1.8	1.7
مصاريف محاماه و قضائية	0.8	1.6	1.1	1.5
مصاريف إدارية وعمومية أخرى	3.4	3.4	4.4	4.0
نفقات طارئة	2.0	2.3	4.5	3.8
مصاريف الإيجارات	**1.2**	**1.5**	**1.6**	**1.5**
مصاريف الصيانة	**14.6**	**13.5**	**14.6**	**15.3**
صيانة الابنية و الانشاءات	1.9	2.3	2.5	2.5
صيانة اجهزة و معدات مكتبية	0.3	0.3	0.3	0.3
صيانة و قطع غيار السيارات و الاليات	7.2	7.5	8.4	9.1
صيانة الشوارع	3.2	1.3	1.3	1.3
صيانة عبارات و اقنية تصريف المياه	0.3	0.2	0.2	0.3
صيانة الارصفة	0.2	0.2	0.2	0.3
صيانة – أخرى	1.5	1.7	1.6	1.5
مصاريف الصحة والبيئة، والمصاريف الاجتماعية	**2.7**	**3.7**	**2.6**	**2.9**
اجمالي النفقات التشغيلية	**181.7**	**193.2**	**208.6**	**233.4**

النفقات التشغيلية لبلديات الفئة (أ) خلال الفترة 2016-2019 (مليون دينار)

البند	2016	2017	2018	2019
الرواتب والأجور والعلاوات	72.3	76.6	78.8	90.6
مصاريف ادارية و عموميه (متكررة)	14.0	16.2	19.7	19.4
الكهرباء	0.5	0.6	1.1	1.2
كهرباء انارة الشوارع	6.9	7.7	8.7	8.0
محروقات السيارات و الاليات و التدفئة	3.2	4.0	5.0	5.5
تامين و ترخيص الاليات و السيارات	0.7	0.7	0.7	0.7
مصاريف محاماه و قضائية	0.4	1.2	0.8	0.9
مصاريف إدارية وعمومية أخرى	1.7	1.6	1.6	1.7
نفقات طارئة	0.6	0.5	1.8	1.3
مصاريف الإيجارات	0.9	1.3	1.4	1.2
مصاريف الصيانة	6.2	6.7	7.2	8.0
صيانة الابنية و الانشاءات	0.8	0.9	1.4	1.5
صيانة اجهزة و معدات مكتبية	0.2	0.2	0.2	0.2
صيانة و قطع غيار السيارات و الاليات	3.7	4.2	4.5	5.1
صيانة الشوارع	0.8	0.6	0.4	0.5
صيانة عبارات و اقنية تصريف المياه	0.1	0.1	0.1	0.1
صيانة الارصفة	0.1	0.1	0.1	0.1
صيانة – أخرى	0.6	0.8	0.5	0.6
مصاريف الصحة والبيئة، والمصاريف الاجتماعية	1.7	1.8	1.4	1.6
اجمالي النفقات التشغيلية	95.1	102.7	108.5	120.8

النفقات التشغيلية لبلديات الفئة (ب) خلال الفترة 2016-2019 (مليون دينار)

البند	2016	2017	2018	2019
الرواتب والأجور والعلاوات	50.4	53.0	59.9	68.4
مصاريف ادارية و عموميه (متكررة)	13.4	15.3	16.7	18.6
الكهرباء	0.5	0.6	0.6	0.7
كهرباء انارة الشوارع	6.6	7.4	6.4	8.4
محروقات السيارات و الاليات و التدفئة	2.9	3.4	4.1	4.5
تامين و ترخيص الاليات و السيارات	0.6	0.7	0.8	0.9
مصاريف محاماه و قضائية	0.3	0.4	0.3	0.5
مصاريف إدارية وعمومية أخرى	1.4	1.5	2.4	1.8
نفقات طارئة	1.0	1.4	2.1	1.8
مصاريف الإيجارات	0.2	0.2	0.2	0.2
مصاريف الصيانة	7.7	5.8	6.4	6.4
صيانة الابنية و الانشاءات	1.0	1.3	1.0	0.9
صيانة اجهزة و معدات مكتبية	0.1	0.1	0.1	0.1
صيانة و قطع غيار السيارات و الاليات	3.0	2.8	3.3	3.4
صيانة الشوارع	2.4	0.7	0.9	0.8
صيانة عبارات و اقنية تصريف المياه	0.2	0.1	0.2	0.2
صيانة الارصفة	0.1	0.1	0.1	0.1
صيانة – أخرى	0.9	0.7	0.8	0.8
مصاريف الصحة والبيئة، والمصاريف الاجتماعية	0.9	1.7	1.0	1.1
اجمالي النفقات التشغيلية	72.7	76.0	84.2	94.6

النفقات التشغيلية لبلديات الفئة (ج) خلال الفترة2016-2019 (مليون دينار)

البند	2016	2017	2018	2019
الرواتب والأجور والعلاوات	10.2	10.7	11.5	12.9
مصاريف ادارية و عموميه (متكررة)	2.8	2.6	3.1	3.8
الكهرباء	0.1	0.1	0.1	0.1
كهرباء انارة الشوارع	1.3	0.9	0.8	1.4
محروقات السيارات و الاليات و التدفئة	0.5	0.6	0.8	0.9
تامين و ترخيص الاليات و السيارات	0.2	0.2	0.2	0.2
مصاريف محاماه و قضائية	0.1	0.0	0.0	0.1
مصاريف إدارية وعمومية أخرى	0.3	0.3	0.5	0.5
نفقات طارئة	0.4	0.4	0.7	0.7
مصاريف الإيجارات	0.1	0.1	0.0	0.0
مصاريف الصيانة	0.7	1.0	1.0	1.0
صيانة الابنية و الانشاءات	0.1	0.1	0.1	0.1
صيانة اجهزة و معدات مكتبية	0.0	0.0	0.0	0.0
صيانة و قطع غيار السيارات و الاليات	0.5	0.6	0.6	0.6
صيانة الشوارع	0.0	0.1	0.0	0.1
صيانة عبارات و اقنية تصريف المياه	0.0	0.0	0.0	0.0
صيانة الارصفة	0.0	0.0	0.0	0.0
صيانة – أخرى	0.1	0.2	0.2	0.2
مصاريف الصحة والبيئة، والمصاريف الاجتماعية	0.1	0.2	0.2	0.2
اجمالي النفقات التشغيلية	13.9	14.5	15.8	18.0

النفقات الرأسمالية

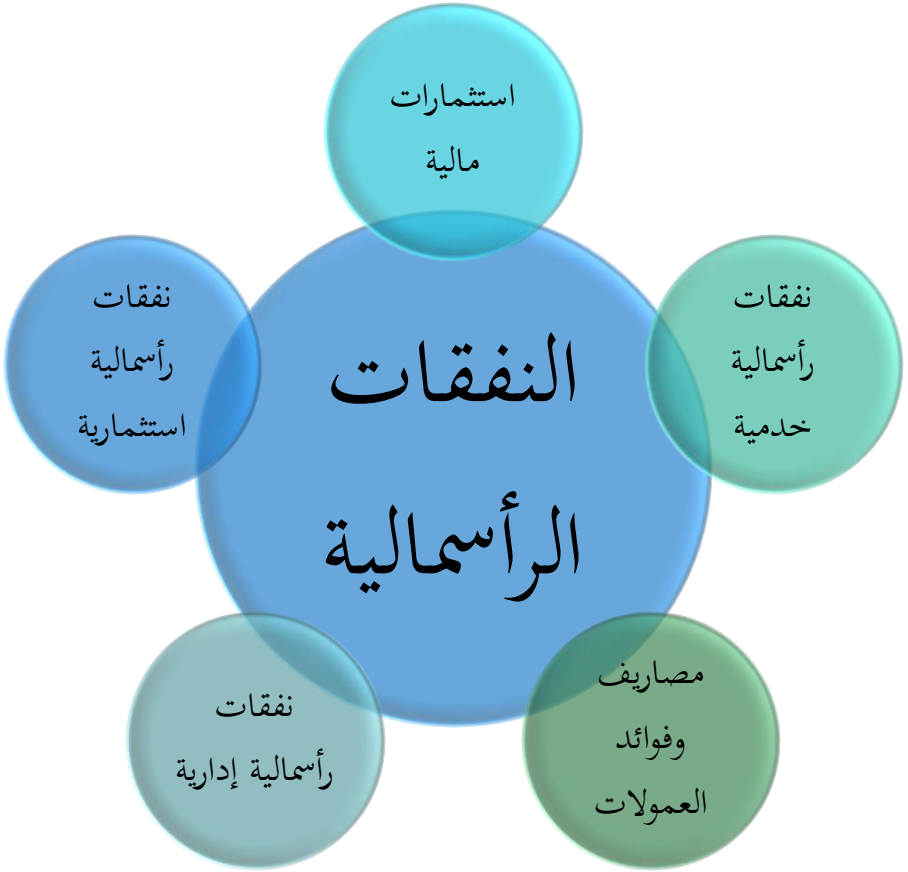

النفقات الرأسمالية لبلديات المملكة خلال الفترة2016-2019

- بلغ اجمالي النفقات الرأسمالية في عام 2016 (102.0) مليون دينار، استحوذت النفقات الرأسمالية الخدمية على الحصة الأكبر من هذه النفقات وذلك بنسبة (89.6%) وبما قيمته (91.4) مليون دينار. حيث تركزت النفقات الرأسمالية الخدمية في فتح وتعبيد الشوارع بقيمة (24.6) مليون دينار و كذلك الانفاق على الخلطات الاسفلتية بقيمة (36.6) مليون دينار. بالإضافة الى النفقات الرأسمالية الخدمية الأخرى كإنشاء الأرصفة والاطاريف بقيمة (4) مليون دينار والاستملاكات بقيمة (4.6) مليون دينار وانشاء العبارات واقنية التصريف بقيمة (2.2) مليون دينار.

- في عام 2017 انخفض اجمالي النفقات الرأسمالية للبلديات بنسبة (16.7%) لتصل الى (85) مليون دينار، يعود السبب الرئيسي في ذلك الى انخفاض قيمة النفقات الرأسمالية الخدمية خاصة نفقات فتح وتعبيد الشوارع ونفقات الخلطات الاسفلتية ونفقات انشاء الأرصفة والاطاريف، لتصل الى (72.9) مليون دينار أي بانخفاض نسبته (20.2%) عن عام 2016.

- واصلت النفقات الرأسمالية انخفاضها في عام 2018 لتصل الى (62.9) مليون دينار، أي بانخفاض نسبته (25.9%) وذلك أيضا نتيجة انخفاض النفقات الرأسمالية الخدمية الى (51.2) مليون دينار أي بما نسبته (29.8%) عن العام السابق والذي ينعكس سلباً على مستوى تقديم الخدمات التنموية والتطور التنموي للبلديات.

- أما في عام 2019، ونتيجة التغيرات الطارئة كالتغيرات المناخية وحاجة البلديات الى تحسين خدمات البنية التحتية، ارتفعت قيمة النفقات الرأسمالية لبلديات المملكة الى (74.6) مليون دينار مصحوبة بارتفاع قيمة النفقات الرأسمالية الخدمية بنسبة (23%) لتصل الى (63) مليون دينار، والتي تركزت في الانفاق على فتح وتعبيد الشوارع بقيمة (12.5) مليون دينار مقارنة مع (9.1) مليون دينار في العام السابق، و الانفاق على الخلطات الاسفلتية بقيمة (22.9) مليون دينار مقارنة مع (18.4) في العام السابق، والانفاق على انشاء العبارات واقنية تصريف المياه بقيمة (3.2) مليون دينار مع (2.2) مليون دينار في عام 2018 بالإضافة الى الانفاق على الاستملاكات والنفقات الرأسمالية الأخرى والتي بلغت قيمتها (7.7 و 7.4) مليون دينار على التوالي.

النفقات الرأسمالية لبلديات المملكة خلال الفترة2016-2019 (مليون دينار)

البند	2016	2017	2018	2019
مصاريف فوائد و عمولات	6.2	6.4	5.1	4.2
نفقات رأسماليه اداريه	2.2	2.0	3.0	4.1
نفقات رأسماليه خدميه	91.4	72.9	51.2	63.0
فتح و تعبيد الشوارع	24.6	15.9	9.1	12.5
خلطات اسفلتية	36.6	25.7	18.4	22.9
انشاء ارصفة و اطاريف	4.0	2.8	3.4	2.3
لوازم انارة الشوارع	1.6	1.7	1.4	2.1
انشاء العبارات و اقنية تصريف المياه	2.2	2.2	2.2	3.2
الجدران الاستنادية	2.8	1.9	1.5	1.8
شراء اليات انشائية	1.8	1.6	0.4	0.8
شراء اليات جمع النفايات	2.7	1.1	0.5	0.6
شراء حاويات النفايات	1.3	0.7	1.0	0.5
حدائق و منتزهات	2.8	1.7	1.1	1.2
استملاكات	4.6	9.8	6.4	7.7
نفقات راسمالية خدمية أخرى	6.3	7.9	5.9	7.4
نفقات رأسماليه استثماريه	2.2	2.3	2.8	2.6
الاستثمارات المالية	0.0	1.3	0.8	0.7
اجمالي النفقات الرأسمالية	102.0	85.0	62.9	74.6

النفقات الرأسمالية لبلديات المملكة حسب الفئات خلال الفترة2016-2019 (مليون دينار)

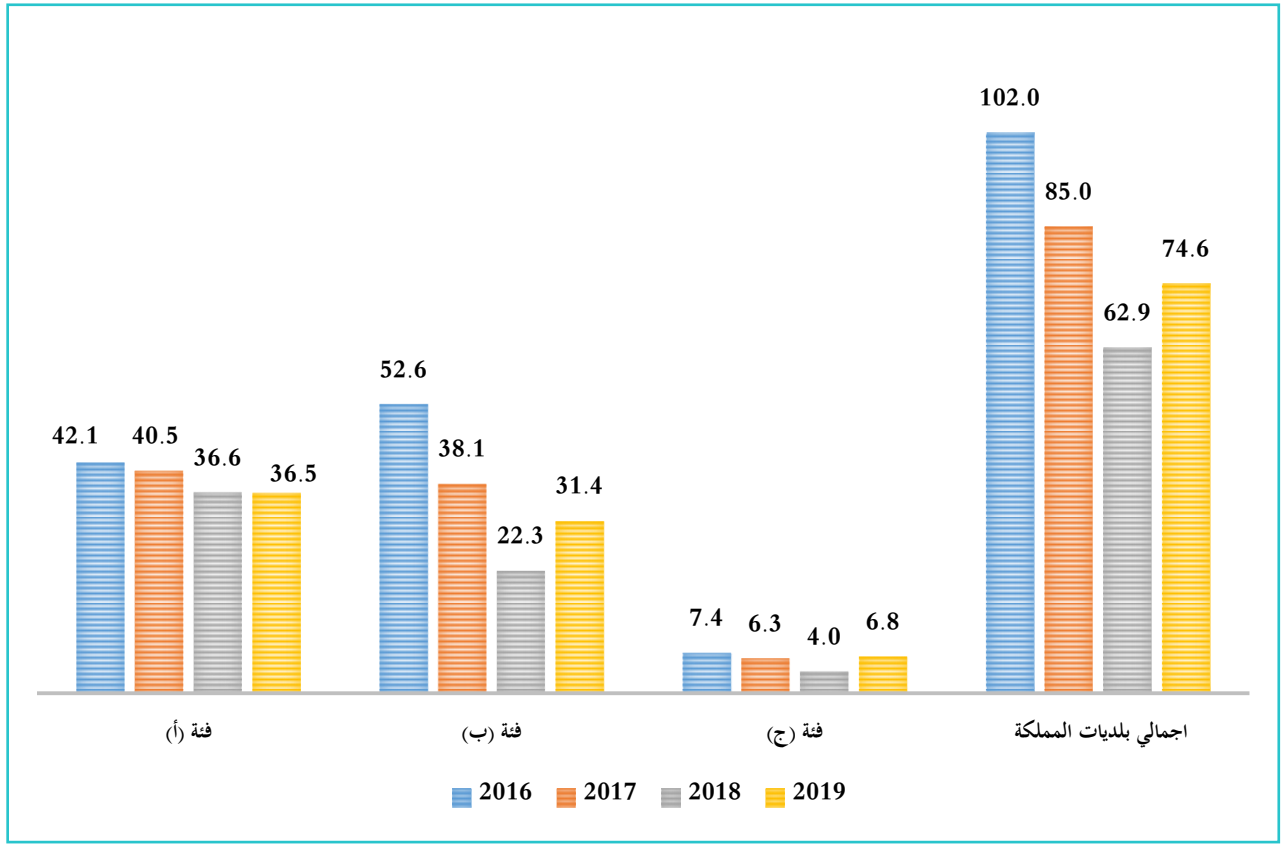

- باستثناء عام 2016، تصدرت النفقات الرأسمالية لبلديات الفئة (أ) المرتبة الأولى من اجمالي النفقات الرأسمالية لبلديات المملكة حيث بلغت مساهمتها في عام 2016 (41%) من اجمالي النفقات العامة لبلديات المملكة مقابل (52%) لبلديات الفئة (ب) و (7%) لبلديات الفئة (ج). اما في عام 2017 فقد بلغت النفقات الرأسمالية لبلديات الفئة (أ) (48%) مقابل (45%) لبلديات الفئة (ب) و (7%) لبلديات الفئة (ج).

- كما بلغت مساهمة النفقات الرأسمالية لبلديات الفئة (أ) (58%) من اجمالي النفقات الرأسمالية لبلديات المملكة في عام 2018 و (49%) في عام 2019. مقابل (35%) و (42%) مساهمة النفقات الرأسمالية لبلديات الفئة (ب) لعامي 2018 و 2019 على التوالي. كما بلغت مساهمة النفقات الرأسمالية لبلديات الفئة (ج) من اجمالي النفقات الرأسمالية لبلديات المملكة لعامي 2018 و 2019 (6% و 9%) على التوالي.

الوفر / العجز التشغيلي لبلديات المملكة خلال الفترة 2016-2019 (مليون دينار)

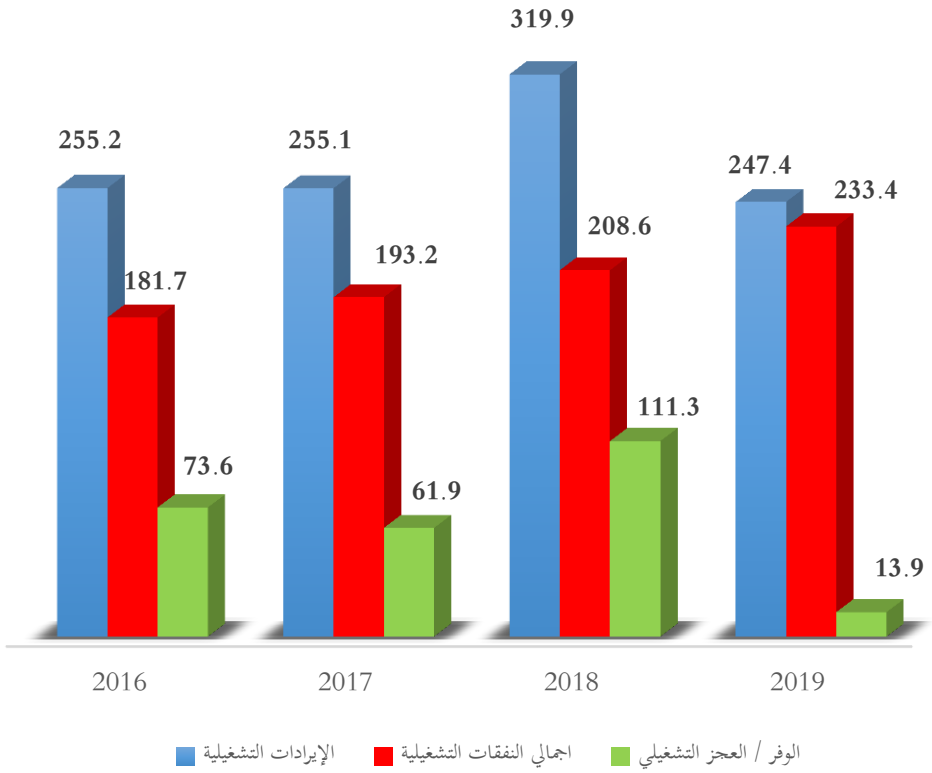

- يعد الفائض التشغيلي من الأموال الرئيسية التي تستخدم في تمويل النفقات الرأسمالية للبلديات خاصة الخدمية منها، كما يعزز قدرة البلديات على الاقتراض وعلى سداد التزاماته.

- خلال الفترة 2016-2019 حققت بلديات المملكة وفراً تشغيلياً ناتج عن ارتفاع قيمة الإيرادات التشغيلية مقابل النفقات التشغيلية، الا ان قيمة هذا الوفر تباينت من حيث الزيادة والنقصان. حيث بلغت قيمة الوفر التشغيلي في عام 2016 (73.6) مليون دينار، فيما انخفضت في عام 2017 بنسبة (15.9%) لتصل الى (61.9) مليون دينار، جاء ذلك نتيجة ارتفاع النفقات التشغيلية (الرواتب والأجور والعلاوات و المصاريف الإدارية والعمومية، ومصاريف الصيانة) بنسبة (6.4%) مقابل الزيادة في الإيرادات التشغيلية بنسبة (0.2%).

- اما في عام 2018 ونتيجة للظروف التي تمثلت بالتدخلات الحكومية لزيادة الإيرادات من ضريبة الأبنية والأراضي عن طريق اعفاء المواطنين من الغرامات والرسوم المترتبة على الأبنية والأراضي وكذلك زيادة المخصصات من الضرائب والرسوم والمساعدات والمنح الحكومية، فقد ارتفعت قيمة الوفر التشغيلي بمقدار (49.4) مليون دينار لتصل الى (111.3) مليون دينار.

- في عام 2019، بالرغم من تحقيق الوفر التشغيلي الا ان قيمته لم تتعدى قيمة (13.9) مليون دينار، كان ذلك مصحوباً بانخفاض قيمة الإيرادات التشغيلية بشقيها، إيرادات التشغيل الذاتي والمنح التشغيلية (المساهمات الحكومية) وارتفاع قيمة النفقات التشغيلية خاصة الرواتب والأجور والعلاوات بعد موافقة الحكومة على مطالب موظفي البلديات لتحسين أوضاعهم المعيشية.

الوفر / العجز التشغيلي لبلديات المملكة حسب الفئات خلال الفترة 2016-2019 (مليون دينار)

- على الرغم من الوفر التشغيلي الذي حققته بلديات المملكة مجتمعة خلال الفترة 2016-2019، الا انه وبالنظر الى الفئات المختلفة للبلديات نستنتج ان الوفر التشغيلي لبلديات الفئة (أ) و(ب) متقارب الى حد ما ويأخذ منحى بالانخفاض، مما يستدعي إعادة النظر في آلية جمع الإيرادات وفرض ضبط النفقات لاستدامة العمل البلدي ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.
- اما بلديات الفئة (ج) فان الوفر التشغيلي لها بعيد كل البعد عن الفئات الأخرى واحيانا تحقق عجز تشغيلي كما هو الحال في عام 2019، مما يتطلب تركيز الجهود الحكومية لمساعدة هذه الفئة وتحديد نقاط الضعف في الية جمع إيراداتها الذاتية والزامها بضبط نفقاتها من اجل زيادة قدرتها على تسديد التزاماتها والقيام بتقديم الخدمات الرئيسية للمواطنين.

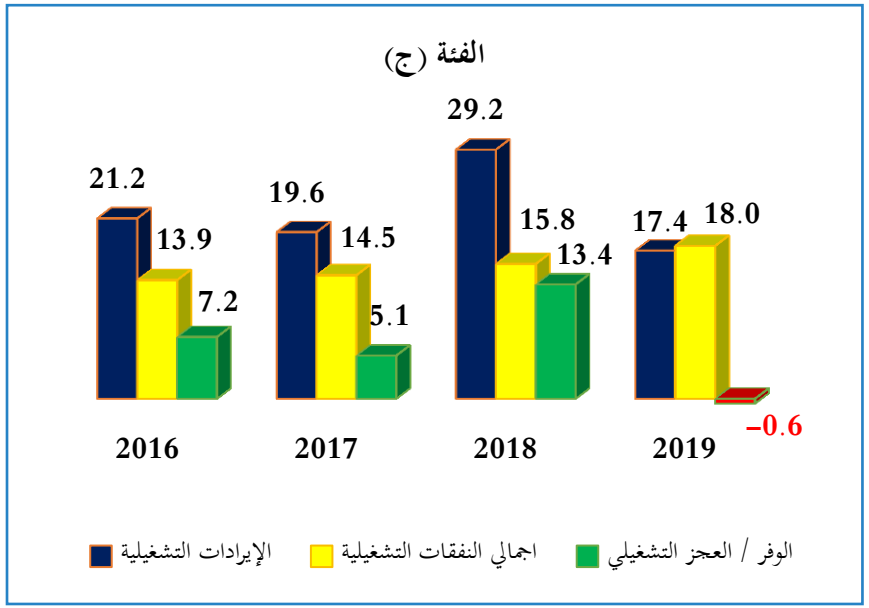

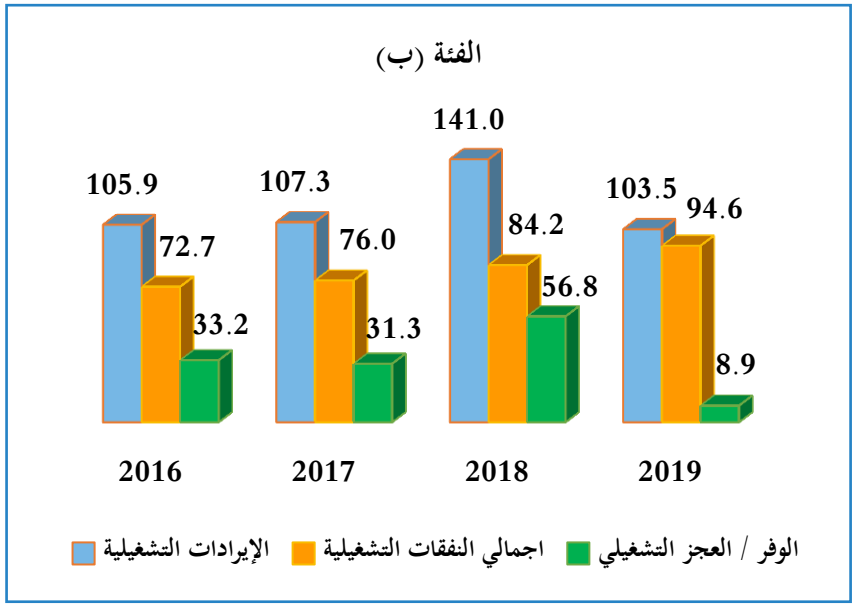

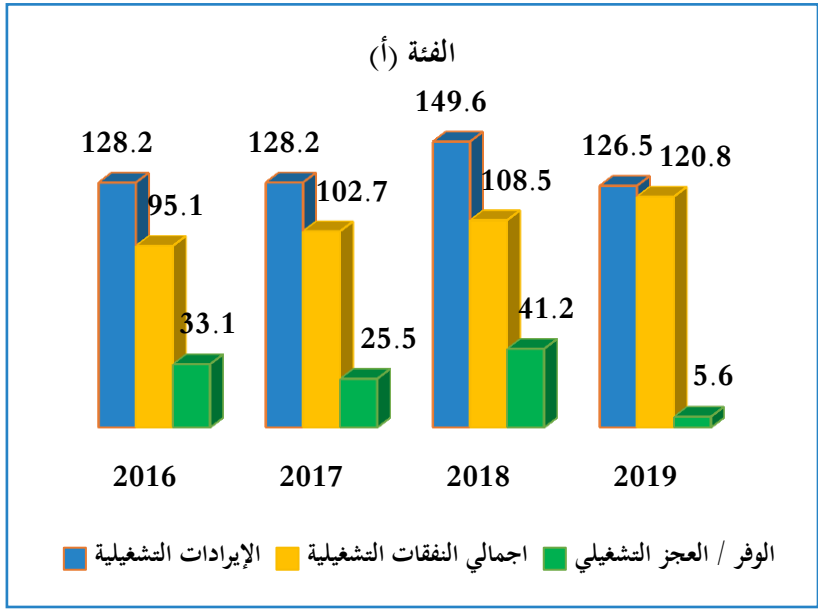

تحليل بعض النسب المختارة لبلديات المملكة

- تشكل الرواتب والأجور والعلاوات العبء الأكبر على بلديات المملكة بفئاتها المختلفة، حيث ارتفعت نسبتها من اجمالي النفقات خلال الفترة 2016-2019 من (46.9% الى 55.8%) مما اثر سلباً على قدرة البلديات في الانفاق على الخدمات الرأسمالية والمتمثلة بفتح وتعبيد الشوارع، انشاء العبارات واقنية التصريف، انشاء الأرصفة والاطاريف وشراء آليات جمع النفايات وغيرها من الخدمات التي تعود بطبيعتها بالمنفعة على المستوى المعيشي والصحي والاجتماعي للمواطنين في البلديات.
- وقد انعكس ذلك ايضاً على انخفاض نسبة النفقات الرأسمالية (والتي تمثل النفقات الرأسمالية الخدمية الجزء الأكبر منها) الى اجمالي النفقات في بلديات المملكة وبفئاتها المختلفة من (36%) في عام 2016 الى (24.2%) في عام 2019 ولهذا المؤشر اثر على البعد التنموي في البلديات من حيث انخفاض المشاريع الرأسمالية وتحسين مستوى الخدمات في البلديات بما ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلديات والمواطنين.
- كما نلاحظ بان الرواتب والأجور والعلاوات قد ارهقت الموازنات واستنزفت إيرادات البلديات، حيث ان اكثر من (50%) من الإيرادات المتأتية للبلدات هي من نصيب الرواتب والأجور والعلاوات مما يجعل هذه البلديات غير قادرة على إقامة مشاريع تنموية او خدمية تلبي احتياجات البلدية وتجذب استثمارات جديدة لها، وعدم قدرتها على استخدام إيراداتها في دعم اسطول البلديات بآليات ومعدات جديدة. علما بان قانون البلديات وضع سقف محدد لهذا البند بحيث لا يتجاوز (40%) من حجم موازنة البلدية. بالرغم من ذلك فقد قامت الحكومة بالموافقة على عدد من الإجراءات التي تسعى الى تحسين المستوى المعيشي لموظفي البلديات مما أدى الى رفع هذه النسبة في 2019 بشكل ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة.

تحليل بعض النسب المختارة لبلديات المملكة

- يؤدي ارتفاع المديونية المترتبة على البلديات الى تقييد قدرتها على رسم السياسات المالية والتنموية وبالتالي زيادة مشكلتي الفقر والبطالة في البلديات، وبهدف تجنب ذلك قامت الحكومة بتسديد جزء من مديونية بعض البلديات مما أدى الى انخفاض نسبة اجمالي القروض الى الإيرادات في عام 2018 الى (18.2%) مقارنة مع (32.7% و 35.8%) في عامي 2016 و 2017 على التوالي. الا انه عاد الى مستواه الطبيعي في عام 2019 لتصل الى (24.7%) وذلك لحاجة البلديات للاقتراض من اجل اما إقامة مشاريع خدمية او سداد النفقات التشغيلية.

- تعطي نسبة خدمة الدين (الأقساط والفوائد) الى اجمالي النفقات التشغيلية مؤشرا حول توجيه النفقات التشغيلية لخدمة الدين المترتب على البلدية، كانت هذه النسبة منخفضة نسبياً في عامي 2016 و 2017 حيث بلغت (9.5% و 6.9%) مما يشير الى ان النفقات التشغيلية موجهة بشكل مباشر نحو الرواتب والأجور والعلاوات والمصاريف الإدارية والعمومية، الا انها ارتفعت بشكل ملحوظ في عام 2018 لتصل الى (27.9%) نتيجة قيام الحكومة بسداد جزء من مديونية البلديات لبنك تنمية المدن والقرى وبالتالي ارتفاع قيمة الأقساط والفوائد المسددة خلال هذا العام لتبلغ (58.2) مليون دينار مقارنة مع (17.2 و 13.4) مليون دينار في عامي 2016 و 2017 على التوالي. اما في عام 2019 عادت النسبة الى مستواها الطبيعي والذي يعكس قدرة البلديات على سداد اقساطها وفوائدها ضمن امكانياتها المتاحة حيث سجلت نسبة خدمة الدين الى اجمالي النفقات التشغيلية (5.3%).

- ومن جهة أخرى، ونتيجة الى التدخل الحكومي لتخفيض مديونية البلديات فقد ارتفعت نسبة التحويلات الحكومية الى اجمالي الإيرادات في عام 2018 الى (11.2%) مقارنة مع (3.7% و 3.4%) في عامي 2016 و 2017 على التوالي. الا انها عادت الى الانخفاض في عام 2019 لتصل الى (9.8%).

بعض النسب المختارة لبلديات المملكة خلال الفترة 2016-2019

النسب المالية المختارة	2016	2017	2018	2019
الوفر / العجز التشغيلي الى اجمالي الإيرادات(%)	28.64%	23.86%	34.42%	5.55%
اجمالي القروض الى اجمالي الإيرادات (%)	32.71%	35.76%	18.23%	24.67%
خدمة الدين (أقساط والفوائد) الى اجمالي النفقات التشغيلية (%)	8.61%	6.72%	27.59%	5.28%
الرواتب والأجور الى النفقات التشغيلية (%)	73.17%	72.62%	72.04%	73.63%
الرواتب والأجور الى اجمالي النفقات(%)	46.85%	50.44%	55.35%	55.79%
الرواتب والأجور الى اجمالي الإيرادات (%)	51.75%	54.10%	46.46%	68.42%
الرواتب والأجور الى إيرادات التشغيل الذاتي (%)	54.10%	57.00%	52.98%	77.15%
اجمالي الإيرادات الى اجمالي النفقات (%)	90.53%	93.23%	119.15%	81.54%
التحويلات الحكومية الى اجمالي الإيرادات (%)	3.72%	3.45%	11.21%	9.80%
النفقات الرأسمالية الى النفقات التشغيلية(%)	56.16%	43.98%	30.15%	31.98%
النفقات الرأسمالية الى اجمالي النفقات (%)	35.96%	30.55%	23.17%	24.23%

بعض النسب المختارة لبلديات الفئة (أ) خلال الفترة 2016-2019

2019	2018	2017	2016	النسب المالية المختارة
4.38%	27.20%	19.56%	25.70%	الوفر / العجز التشغيلي الى اجمالي الإيرادات(%)
37.83%	32.45%	40.43%	35.70%	اجمالي القروض الى اجمالي الإيرادات (%)
8.43%	21.89%	6.50%	9.02%	خدمة الدين (أقساط والفوائد) الى اجمالي النفقات التشغيلية (%)
75.00%	72.68%	74.61%	76.05%	الرواتب والأجور الى النفقات التشغيلية (%)
57.60%	54.36%	53.50%	52.73%	الرواتب والأجور الى اجمالي النفقات(%)
70.57%	52.12%	58.85%	56.16%	الرواتب والأجور الى اجمالي الإيرادات (%)
74.19%	56.10%	61.02%	57.12%	الرواتب والأجور الىإيرادات التشغيل الذاتي (%)
81.62%	104.29%	90.92%	93.90%	اجمالي الإيرادات الى اجمالي النفقات (%)
3.36%	6.02%	1.99%	1.22%	التحويلات الحكومية الى اجمالي الإيرادات (%)
30.22%	33.71%	39.45%	44.22%	النفقات الرأسمالية الى النفقات التشغيلية(%)
23.21%	25.21%	28.29%	30.66%	النفقات الرأسمالية الى اجمالي النفقات (%)

بعض النسب المختارة لبلديات الفئة (ب) خلال الفترة 2016-2019

2019	2018	2017	2016	النسب المالية المختارة
8.44%	39.81%	28.68%	31.12%	الوفر / العجز التشغيلي الى اجمالي الإيرادات(%)
11.43%	6.78%	31.47%	30.11%	اجمالي القروض الى اجمالي الإيرادات (%)
2.22%	32.94%	7.11%	7.11%	خدمة الدين (أقساط والفوائد) الى اجمالي النفقات التشغيلية (%)
72.25%	71.14%	69.76%	69.37%	الرواتب والأجور الى النفقات التشغيلية (%)
54.26%	56.26%	46.46%	40.23%	الرواتب والأجور الى اجمالي النفقات(%)
65.03%	42.04%	48.50%	47.21%	الرواتب والأجور الى اجمالي الإيرادات (%)
79.83%	49.78%	52.07%	50.40%	الرواتب والأجور البإيرادات التشغيل الذاتي (%)
83.44%	133.84%	95.80%	85.21%	اجمالي الإيرادات الى اجمالي النفقات (%)
17.00%	14.45%	5.07%	5.49%	التحويلات الحكومية الى اجمالي الإيرادات (%)
33.15%	26.45%	50.14%	72.44%	النفقات الرأسمالية الى النفقات التشغيلية(%)
24.90%	20.92%	33.40%	42.01%	النفقات الرأسمالية الى اجمالي النفقات (%)

بعض النسب المختارة لبلديات الفئة (ج) خلال الفترة 2016-2019

النسب المالية المختارة	2016	2017	2018	2019
الوفر / العجز التشغيلي الى اجمالي الإيرادات(%)	34.00%	25.51%	45.38%	-3.16%
اجمالي القروض الى اجمالي الإيرادات (%)	27.72%	28.72%	0.63%	7.78%
خدمة الدين (أقساط والفوائد) الى اجمالي النفقات التشغيلية (%)	13.68%	6.18%	38.12%	0.14%
الرواتب والأجور الى النفقات التشغيلية (%)	73.25%	73.51%	72.49%	71.64%
الرواتب والأجور الى اجمالي النفقات(%)	47.95%	51.13%	57.75%	52.06%
الرواتب والأجور الى اجمالي الإيرادات (%)	47.87%	53.78%	38.79%	72.96%
الرواتب والأجور الىإيرادات التشغيل الذاتي (%)	53.51%	56.85%	50.57%	85.94%
اجمالي الإيرادات الى اجمالي النفقات (%)	100.17%	95.08%	148.88%	71.35%
التحويلات الحكومية الى اجمالي الإيرادات (%)	9.91%	4.06%	22.18%	13.78%
النفقات الرأسمالية الى النفقات التشغيلية(%)	52.76%	43.77%	25.52%	37.61%
النفقات الرأسمالية الى اجمالي النفقات (%)	34.54%	30.44%	20.33%	27.33%

توصيات عامة

من اجل الوصول الى الوضع المالي الصحي والسليم في البلديات، ولتتمكن البلديات من تمثيل دورها الفعّال والهام في تقديم الخدمات للمجتمع المحلي والمساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، فان ذلك يستوجب عليها القيام بما يلي:

- ✓تعزيز وزيادة الإيرادات، وذلك من خلال تفعيل إجراءات تحصيل المبالغ المستحقة للبلديات، وإيجاد الآلية المناسبة لتحفيز المواطنين على سداد المستحقات المترتبة عليهم للبلديات بالوقت المناسب.
- ✓وضع خطة واضحة وقابلة للتطبيق لترشيد النفقات الجارية بشكل فعلي وتدريجي من خلال تحديد أولويات الانفاق، والتوجه نحو الانفاق الرأسمالي الذي يعود بالمنفعة الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتنموية على البلديات.
- ✓الاعتماد المباشر على المشاريع الرأسمالية ذات الجدوى الاقتصادية، وإيجاد مصادر التمويل المناسبة لها وتفعيل دور بنك تنمية المدن والقرى في دعم وتمويل هذه المشاريع.
- ✓تعزيز مبدا الشراكة مع القطاع الخاص وإيجاد آلية مناسبة للتواصل معهم من خلال المؤسسات والدوائر الحكومية ذات العلاقة.
- ✓مراجعة القوانين والأنظمة والتشريعات بشكل مستمر لضمان موائمتها للظروف والأوضاع المستجدة.

توصيات عامة

- ✓إدارة الدين العام في البلديات ووضع الخطط الملائمة لتخفيض نسبة الدين والإبقاء عليها ضمن مستويات مقبولة حسب الممارسات الفضلى.
- ✓رفع أداء وقدرات الكوادر البشرية في البلديات، وذلك لرفع انتاجيتها وزيادة كفاءة العاملين وتخفيض نسبة الزيادة في الرواتب والأجور والعلاوات.
- ✓تفعيل دور المعهد البلدي لتدريب الكوادر البشرية في البلديات على جميع المهارات اللازمة لأداء واجبها بكفاءة وفاعلية.
- ✓والتشديد على مبدأ المساءلة والمحاسبة القانونية في حال وجود أي تقصير.
- ✓تعزيز مبدا الشفافية والنزاهة في نشر البيانات المالية بشكل مستمر وتحديد اطار زمني لنشر البيانات، بحيث يحاسب كل من تجاوز هذا الاطار.
- ✓تحديد احتياجات البلديات وتحسين واقع الخدمات التي تقدمها البلديات وتحديثها بشكل مستمر بما يخدم توجيه المساعدات الحكومية والمساعدات الخارجية بشكل صحيح وعادل.

المصادر

- وزارة الإدارة المحلية، الحسابات الختامية لبلديات المملكة، 2016-2017، قسم الموازنات
- بنك تنمية المدن والقرى- قاعدة البيانات الربعية 2018- cvdb.test.jo
- بنك تنمية المدن والقرى- ارصدة القروض والاقساط والفوائد المسددة 2016-2018، قسم العمليات